توجيهات ابن هشام اللخميّ «ت٥٧٧هـ» فيما ردّ فيه على ابن مكّيّ الصقليّ «ت٥٠١هـ»

د.أحمد بن عبدالرحمن سالم بالخير

أستاذ مساعد، الدراسات اللغويّة، كليّة العلوم التطبيقيّة بصلالة

ملخص البحث

يتمحور هذا البحث حول دراسة توجيهات ابن هشام اللخميّ في كتابه «المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان»، فيما ردّ فيه على ابن مكّيّ الصقليّ في كتابه «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان».

حيث صوّر ابن مكّيّ الصقليّ حال العربية في صقلية في القرن الخامس الهجري، ولحّنَ عامّة زمانه وخطّأهم فيما استعملوه.

وذهب ابن هشام اللخميّ إلى أنّ كثيراً مما لحّنَ فيه ابن مكّيّ عامّة أهل صقلية إنّما هو صحيح وليس بلحن، ووصف ما ذكره ابن مكّيّ بأنه أوهام.

ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى عرض خصائص عربية أهل صقلية في القرن السادس الهجري من خلال تناول نماذج ممّا ذكره ابن هشام اللخميّ في كتابه السابق الذكر، ومعرفة موقفه من تلحين ابن مكّيّ لهم في تلك المواضع التي تكلموا بها.

مقدمة

لقد صنّف ابن هشـام اللخميّ كتابه «المدخل إلـى تقويـم اللسـان وتعليـم البيـان» ليصوّر فيـه حال العربيـة عند أهل الأندلـس في القرن السادس الهجري، وما حدث من لحن عند عامّة أهل زمانـه، وكان بعض الحاضرين في مجلسه قد قـال «البَطِّيخ» بفتح الباء بـدلاً من كسرها، يقول ابن هشام:«ولقد شهدتُ بعض من ينتمي بزعمـه إلـى الأدب وينسل إليه مـن كلّ حَدَب وقد استعمل فـي كلامه «الخِرْبِز»، فسأله بعض الحاضرين عنه، فقال: هو «البَطِّيخ» بفتح الباء. وهذا من أقبـح القبيح أن يستعمل اللغة الغريبة وقد قَصَّر عن تصحيح المستعملة القريبة» «[1]».

قَسَّم ابن هشام اللخميّ كتابه إلى ثلاثة أقسام، جعـل القسـم الأول في الـردّ علـى الزُّبيدي «ت٣٧٩هـ» فـي كتابه لحـن العامّـة، وجعل القسـم الثاني في الردّ على ابـن مكيّ الصقليّ «ت٥٠١هـ» في كتابـه تثقيف اللسـان وتلقيح الجنـان، والقسـم الثالـث أضاف إليـه ما لم يذكـراه ممّا غُيِّر فـي زمانه عند أهـل الأندلس ولحنت فيه العامّة.

وستقتصـر هـذه الدراسـة على مـا ردّ فيه ابن هشام اللخمـيّ على ابن مكـيّ الصقليّ، دون الزُّبيـدي «ت ٣٧٩هـ»؛ وذلـك لأن كثيراً من الظواهـر الصوتيـة التي وردت عنـد ابن مكيّ الصقلـيّ ممّا حـاول أن يصوّر فيهـا ما لحنت فيه العامّـة أو الخاصّة من أهل صقلية في القرن الخامس الهجري كانت امتداداً لبعض الظواهر الصوتيـة التي عرفهـا الزُّبيدي ممّـا لحنت فيه عامّة أهل الأندلس في القرن الرابع الهجري.

فضلاً عـن أنّ كلاً من ابن مكـيّ الصقليّ وابن هشـام اللخمـيّ يـكادان يشتركان فـي القرن السادس الهجـري، فالصقليّ يمثّـل أول ذلك القرن، واللخميّ يمثّل آخره. وإن كان ابن مكيّ الصقلـيّ قد اهتمّ بعاميّة أهل صقلية، بينما اهتمّ ابـن هشام اللخميّ بعاميّة أهـل الأندلس. وقد ظلّت بعض الظواهر ممتدة من عصر ابن مكيّ الصقليّ حتى عصر ابن هشام اللخميّ.

وقد صرّح ابن هشام بأنه لم يمعن النظر في كل ما حـكاه ابن مكيّ خشية الإطالـة، يقول:«... ولم أُمْعِن في النظـر فيه والتّتبّع لكل ما يحكيه؛ خشية الإطالة والخروج عن المقصود»«[2]».

وتهدف هـذه الدراسة إلى عرض توجيهات ابن هشـام اللخمي فيما ردّ فيـه على ابن مكي الصقلـي، ومعرفـة الأسس التـي اعتمد عليها ابن هشـام فـي ردّه على ابن مكـيّ. ومن هنا كان اعتماد هذا البحث علـى كتابي ابن هشام اللخمـي وابن مكي الصقلـي بالدرجة الأولى، وما يرفدهما من كتب لغوية.

أولاً: الإبدال بين الصوامت:

قبـل الخوض فـي تحليـل أمثلة الإبـدال بين الصوامـت، أذكـر نبـذة يسيرة عـن الإبدال، فأقـول: الإبدال اللغوي مـن الظواهر الصوتية البـارزة فـي اللغـة العربيـة، فهـو «كثيـر في الـكلام»«[3]» والإبدال معناه فـي اللغة: «جعل شيء مكان شيء آخر»«[4]»، واصطلاحاً: «جعل حرف مكان حـرف آخر مطلقـاً»«[5]». وينقسم الإبدال إلى قسميـن: الأول: الإبدال الصرفي، وحروفه مجموعة فـي قولهم: «هدأت موطيا»، والآخـر: الإبـدال اللغـوي، ويقع فـي جميع حـروف الهجاء، ويراد به «مـا جمعه رواة اللغة من تلك الألفـاظ المتقاربة في صورها المتّحدة

في معانيها»«٦».

لقد اشترط كثير من اللغويين القدامى والمحدثين وجود علاقة صوتية تبيح وقوع الإبدال، وإذا نظرنا إلى الكتب التي عنيت بجمع أمثلة الإبدال نلاحظ أنّ العلاقة الصوتية لم تتحقّق في جميعها، فعلى سبيل المثال جعل أبو الطيب «ت ٣٥١هـ» من أبواب كتابه باباً للإبدال بين الخاء والميم نحو خزق الطائر ومزق «٧» -والحرفان متباعدان مخرجاً وصفة- وغير ذلك من الأبواب المعقودة التي لم تتحقّق فيها العلاقة الصوتية. لكنّ تحقّق العلاقة الصوتية بين الحروف التي وقع فيها الإبدال هو السّمة الغالبة على تلك الأمثلة.

١ـ إبدال الشين سيناً:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه «السَّلْجَم» بالسين بدلاً من الشين «شَلْجَم» من اللّحن. يقول:«... ويقولون لبعض البُقُول: السَّلْجَم، والصواب شَلْجَم بالشين معجمة»، واحتجّ بقول الراجز:

تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ شَلْجَمَا «٨»

والسَّلْجَم «نبت مِعروف،وقيل: هو ضرب من البُقُول»«٩»، وذكر ابن هشام اللخميّ أنه «اللِّفْت»، وأنّ عامّة زمانه يفتحون اللام «اللَّفْت» وذلك لحْن«١٠»، والمفرد «سَلْجَمة»«١١». وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ، وذهب إلى أن الصواب «السَّلْجَم» بالسين بدلاً من الشين، وأنه لفظ أعجمي عرّبته العرب فحوّلت الشين سيناً. وذكر رواية أخرى للرجز الشاهد بالسين «سَلْجَما».وهذه الرواية تبطل موضع الاستشهاد.

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على ما ذكره عن أبي حنيفة الدينوري«ت٢٨٢هـ»، من أنه أدخل «السَّلْجَم» في حرف السين، يقول:« قال الرَّادّ: أدخل أبو حنيفة السَّلْجَم في حرف السين، وقال:هكذا تتكلّم به العرب وهو اسم أعجمي عُرِّب فَحُوِّلَت الشين سيناً، واحتجّ بقول الشاعر: «الرجز»

تَسْأَلُنِي بِرَامَتَيْنِ سَلْجَمَا
يا مَيّ لو سَأَلْتِ شيئاً أَمَمَا
جاءَ به الكَرِيُّ أو تَجَشَّمَا«١٢».

كما اعتمد ابن هشام اللخميّ على ما حُكيَ عن الأصمعي «ت ٢١٦هـ» أنه قيل لرجل من أهل رَامَة وهي موضع بقرب البصرة: «إنّ قاعكم هذا لَطَيِّبٌ فلو زرعتموه. قال: قد زرعناه. قال: وما زرعتموه؟ قال: سَلْجَماً...»«١٣».

يتّضح ممّا سبق أن ابن هشام اللخميّ كانت مصادره في ردّه على ابن مكيّ الصقليّ في تخطئته للعامة في «السَّلْجَم» تعتمد على أبي حنيفة الدينوري من ناحية، وعلى الأصمعي من ناحية أخرى، فضلاً عن أنه ذكر رواية أخرى للشاهد الشعري الذي احتجّ به ابن مكيّ، وهي تبطل موضع الاستشهاد به.

لقد أورد الأزهري «ت ٣٧٠هـ» في تهذيبه: «ثعلب عن ابن الأعرابي: السَّلْجَم: الطويل من الرجال. قال: والمأكول يقال له سَلْجَم أيضاً، ولا يقال له شَلْجَم، ولا ثَلْجَم»«١٤». كما ذكر ابن منظور «ت ٧١١هـ» أن «السَّلْجَم» بالسين، وبها ذكر الرجز الشاهد، ثم قال: «...ومنهم من يتكلّم به بالشين المُعْجَمة»، وذكر أن الرجز الشاهد يروى بالسين والشين، ثم عقّب بقوله: «والصواب بالسين المهملة»«١٥».

لقد عرفت العربية إبدال الشين سيناً قبل عصر ابن مكيّ الصقليّ، فقد أورد ابن السكيت «ت ٢٤٤هـ» في باب السين والشين من كتابه

الإبدال كلمات كثيرة حدث فيها هذا الإبدال مثل: الجحاش في القتال والجحاس، وجَرْس من الليل وجَرْش، وعَطَسَ فلانٌ فَسَمَّته وشَمَّته، وغير ذلك كثير«١٦». والشين عند الخليل بن أحمد «ت ١٧٠هـ» من الأصوات الشجرية؛ لأن مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم. والسين أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان«١٧». فالسين والشين بينهما شبه كبير، فهما متقاربان في المخرج، ومتفقان في جميع الصفات العامة، إذ هما مهموسان رخوان مستفلان منفتحان مصمتان، ولعل هذا التشابه سوّغ حدوث هذا الإبدال بينهما فيما ذكره اللغويون العرب. وقد عقد لهما ابن السكيت وأبو الطيب باباً للإبدال بينهما، وممّا ورد من ذلك: «سئفت أصابعه، وشئفت، وهو تشقق يكون في أصول الأظفار، السوذق والشوذق: السوار، حمس الشر وحمش: إذا اشتد، عطس فلان فسمّته وشمّته، تنسمت منه علماً وتنشمت»«١٨».

ويتّضح مما سبق أن «السَّلْجَم» أي «اللِّفْت»:

أ ـ اسم أعجميّ «الشَّلْجَم» بالشين، عرّبته العرب فحوّلت الشين سيناً، فقالوا: السَّلْجَم بدلاً من الشَّلْجَم.

ب ـ السَّلْجَم كان يقال له «اللِّفْت» بكسر اللام.

ج ـ عامّة أهل الأندلس في عصر ابن هشام اللخميّ كانوا يفتحون اللام من «اللِّفْت» وذلك لحن، فيقولون «اللَّفْت».

٢ـ إبدال الصاد سيناً:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول أهل صقلية «سَنْجَة الميزان» بالسين غلطاً، والصواب «صَنْجَة» بالصاد«١٩».

ونصّ ابن مكيّ «... ويقولون سِنْجَة الميزان، والصواب: صَنْجَة بالصاد المفتوحة»«٢٠».

لقد ردّ ابن هشام على ابن مكيّ بأنه قد قيل أيضاً سَنْجَة بالسين«٢١». وفي إصلاح المنطق لابن السكّيت: «وهي صَنْجَة الميزان، ولا تقل سَنْجَة، وهي أعجمية معرّبة»«٢٢»، ونصّ عليها كذلك الجواليقي «ت ٥٤٠هـ» فقال: «...صَنْجَة الميزان معرّبة»«٢٣»، ونقل عن ابن السكيت قوله «...ولا تقل سَنْجَة»«٢٤». والذي في لسان العرب أن سَنْجَة الميزان بالسين لغة في صَنْجَة، وأن السين أفصح«٢٥». والأمر كذلك عند الفيروزآبادي «ت ٨١٧هـ» يقول: «وسَنْجَة الميزان مفتوحة، وبالسين أفصح من الصاد»«٢٦». ثم عاد وذكر الكلمة بالصاد في فصل الصاد باب الجيم، يقول: «...وصَنْجَة الميزان معرّبة»«٢٧».

والسين والصاد صوتان مخرجهما عند سيبويه «ت ١٨٠هـ» «..ممّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا وكلاهما مهموس، ورخو» «٢٨». «والفارق بينهما أن الصاد مطبقة، والسين منفتحة»«٢٩». وممّا يندرج تحت هذه الظاهرة ما ردّ فيه ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ من قول العامة «فَقَسَ البيضُ» بالسين، والصواب فَقَصَ بالصاد«٣٠». والنص كما ذكره ابن هشام اللخميّ نقلاً عن ابن مكيّ فيه «... وقوله: ويقولون فَقَس البيضُ. والصواب فَقَصَ بالصاد»«٣١». ونصّ ابن مكيّ «...ويقولون: فَقَسَ البيضُ. والصواب: فَقَصَ يَفْقِصُ، بالصاد وفتح القاف في الماضي وكسرها في المستقبل»«٣٢».

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ فيما قاله، وذكر أنه يقال فَقَصَ وفَقَسَ: بالصاد والسين.

ونقل عن الحريري «ت ٥١٦هـ» صاحب كتاب

مقامات الحريري قوله: «البسيط»

إِنْ شِئْتَ بِالسِّينِ فاكْتُبْ ما أُبِينُهُ
وإِنْ تَشَأْ فَهْوَ بِالصَّادات يُكْتَتَبُ
مَغْصٌ وفَقْصٌ ومُصْطَارٌ ومُمَلَّصٌ وصَالِغٌ
وصِرَاطُ الحَقِّ والصَّقَبُ «٣٣»

يقول ابن هشام اللخميّ «... فقوله وفَقْصٌ هو من فَقَصْتُ البيضةَ إذا كسرتها، وفَقَصَها الطائر عند خروجه منه» «٣٤». وفي لسان العرب «...وفَقَسَ البيضةَ يَفْقِسُها إذا فَضَخَها، لغة في فَقَصَها، والصاد أعلى...» «٣٥»، ثم أوردها ابن منظور مرة أخرى في مادة «فقص» بالصاد «٣٦». ومن ثَمّ ؛ فتوجد علاقة صوتية بين الصاد والسين، تسوّغ الإبدال بينهما، وقد عقد أبو الطيب في إبداله باباً لهما، ومما ورد فيه: «شاة شصبة وشسبة: إذا كانت عجفاء مهزولة، القسطل والقصطل: الغبار، سقع الديك، وصقع: صوّت، نسأت الناقة ونصأتها: إذا سقتها، السدّ والصدّ: الجبل، ورجل أسقح وأصقح: أصلع...» «٣٧». وبالرجوع إلى كتاب تثقيف اللسان نجد ابن مكي يحشد في باب «التبديل» أمثلة كثيرة يرجّح فيها صواب نطقها بالصاد خلافاً للعامة «٣٨».

٣ـ إبدال الغين عيناً:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول العامّة «نَعَقَ الغرابُ» بالعين غلطاً، والصواب نَغَقَ بالغين معجمة «٣٩». لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ، بأنه قد جاء في كلامهم نَعَقَ الغرابُ ونَغَقَ بغين معجمة وغير معجمة، ومن ثَمّ فلا معنى لإنكاره على العامّة «٤٠». وكان ابن هشام اللخميّ قد اختار ما حكاه الخليل بن أحمد أن نَغَقَ الغرابُ أحسن، يقول: «...ولكن نَغَقَ الغرابُ بالغين معجمة أحسن، وكذا حكى صاحب كتاب العين» «٤١».

والذي في العين «نَعَقَ الراعي بالغنم نعيقاً: صاح بها زجراً. ونَعَقَ الغرابُ نُعاقاً ونَعيقاً. وبالغين أحسن» «٤٢». ويؤيّد ما ذكره الخليل أن أبا الطيب اللغوي يقول في الباب الذي عقده للإبدال بين العين والغين: «ويقال: نَعَقَ الغرابُ يَنْعِقُ، ونَغَقَ يَنْغِقُ، وهو بالغين المعجمة أعلى وأكثر، وذلك إذا صاح» «٤٣». ويقول الأزهري: «قال الليث: يقال نَغَقَ الغرابُ ونَعَقَ بالعين والغين. قلت: كلام العرب: نَغَقَ بالغين، ونَعَقَ الراعي بالشاء بالعين، ولم أسمعهم يقولون في الغراب نَعَقَ، ولكنهم يقولون نَعَبَ بالعين» «٤٤». وذكر ابن منظور أن ابن كيسان «ت ٢٩٩هـ» حكى «نَعَقَ الغرابُ» بعين مهملة «٤٥». يتّضح ممّا سبق أن عامّة أهل صقلية كانوا يبدلون الغين من «نَغَقَ» عيناً فيقولون: «نَعَقَ». وهذا الإبدال عرفته العربية من قبل، فقد ذكر ابن السكيت في «باب العين والغين» كلمات كثيرة بالعين مرة وبالغين مرة أخرى، منها: بَعْثَرَ متاعَه وبَغْثَرَه، وغَلَثَ طعامَه وعَلَثَ «٤٦».

والعين تخرج من وسط الحلق، أما الغين فتخرج من أدنى الحلق إلى الفم، ومن ثم فبينهما تقارب في المخرج، كما يشتركان في بعض الصفات العامة، فهما رخوان منفتحان مصمتان، والعين مجهورة مستفلة، والغين مجهورة مستعلية «٤٧».

٤ـ إبدال القاف جيماً:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه «فَالوذَج» بالجيم لحناً، والصواب عنده فَالوذَق وفَالوذ «٤٨». والنص في كتاب ابن مكيّ «يقولون: فَالولَج، والصواب: فَالوذَق وفَالوذ» «٤٩». ومعنى هذا

أن «فَالـوذَج» كمـا وردت عند ابـن هشام فيها إبـدال القـاف جيماً،و«فَالولَج»كما وردت عند ابن مكيّ فيهـا إبدال الذال لامـاً بدليل ورودها في«باب التبديل: الذال واللام»«٥٠».

لقـد ردّ ابـن هشـام اللخمـيّ على ابـن مكيّ الصقلـيّ مُصوِّبـاً لفظة«الفَالُـوذَج»، واعتمد فـي توجيـه ردّه على مـا نقله عن أبـي القاسم الزجاجيّ«ت٣٣٧هـ»«...أنـه يُقـال: فَالُـوذ وفَالُوذَج وفَالُوذَق وسِرطْرَاط...»«٥١».

يتّضـح ممّـا سبـق أنّ«فَالُوذقاً»بالقـاف، يراها ابن مكـيّ صوابـاً، وأن «فَالُوذَجاً»بالجيم يراها ابـن هشام اللخمـيّ صوابـاً، وكلاهما لا ينكر «فَالُوذ». ثـم ذكر ابن هشام اللخمـيّ أن عامّة زمانـه يقولون«الفَـاذُول»، يقول:«قـال الرّادّ: وعامّـة زماننـا يقولـون: الفَاذُول،فيقدّمـون الـذال علـى اللام،وذلـك لحـن. والصواب مـا قدّمنـا»«٥٢». وفَالُوذَج، وفَالُـوذَق؛ كلمتان دخيلتان،نقـل ذلك ابـن هشـام اللخميّ،عن أبي القاسم الزجاجـيّ. يقول ابن هشام: «... وزعـم أن فَالُوذَجاً وفَالُوذَقـاً دخيلان في كلام العرب»«٥٣».

لقد ذكر الجواليقي أن الفَالُوذ: أعجميّ معرّب، وكذلـك الفَالُـوذَق والفُولاذ«٥٤»،ونقـل عـن أبـي حاتـم السجستاني«ت ٢٥٠هـ»قـول أبي زيـد الأنصاري«ت ٢١٥هـ»: «...سمعت من العرب من يقـول للفُولاذ: فَالُـوذ»«٥٥». وذكر الجوهري«ت ٣٩٣هـ»أن «الفَالُـوذ والفَالُوذَق مُعرّبـان، قال يعقوب: ولا تقل الفَالُوذَج»«٥٦». وبيّـن ابن منظور أن الفَالُوذ من الحلواء فارسيّ معـرّب«٥٧». وأرى أن هـذه الكلمـة قد حدث فيها إبـدال القاف جيماً لمَا بسبـب التشابه بين هذين الصوتين فـي الصفة، فكلاهما مجهور، وكلاهما شديد«٥٨».

ويذكـر الدكتـور إبراهيـم أنيس أنـه «...في الانتقـال بمخـرج القـاف إلى الأمـام نجد أن أقرب المخارج لها هـو مخرج الجيم القاهرية والـكاف، فـلا غرابـة أن تتطـوّر القـاف إلى أحدهما. وقـد رجّح تطوّر القاف...إلى الجيم القاهريـة أن القاف في الأصـل صوت مجهور فحيـن تتطوّر تنتقـل إلى صوت مجهـور أيضاً يشبهها صفة،لهذا اختـارت القاف في تطوّرها الأمامـي الجيـمَ دون الـكاف؛ لأن كلاً مـن القاف الأصلية والجيـم القاهرية صوت شديد مجهور»«٥٩».

٥ـ إبدال النون لاماً:

ذكر ابـن هشام اللخميّ أن ابـن مكيّ الصقليّ عَدّ قـول عامّة زمانـه «فَيْجَل» بالـلام بدلاً من «فَيْجَـن» بالنون من اللحن،يقـول: «ويقولون للسَّذَاب فَيْجَل، والصواب فَيْجَن بالنون»«٦٠». والسَّذَاب كمـا في القاموس: بَقْـل«٦١»، وجاء في المعجم الوسيـط: «السَّذَاب جنس نباتات طبيّـة مـن الفصيلـة السَّذَابيّة،له رائحـة قويّة خاصّة»«٦٢».

ويـرى ابـن هشـام اللخمـيّ أن ما أنكـره ابن مكـيّ الصقلـيّ على عامّـة زمانـه لا معنى له، واحتـجّ بما حكاه المُطَـرِّز«ت ٣٤٥هـ»في كتابه ياقوتـة الصـراط في غريـب القـرآن «فَيْجَلاً، وفَيْجَناً»«٦٣»،يقـول: «قـال الـرَّادّ: قـد حكى المُطَرِّز في كتاب الياقوتـة فَيْجَلاً وفَيْجَناً باللام والنون،فلا معنى لإنكاره على العامّة»«٦٤».

ونقـل الجواليقـي عـن أبي بكـر قولـه «... والفَيْجَـن: السَّـذَاب، لغة شاميّـة ولا أحسبها عربية صحيحة. قال أبو بكر: ولا أعلم للسَّذَاب اسمـاً عربيـاً لأهـل الحجـاز،إلا أن أهل اليمن يسمّونه الخُتْف»«٦٥».

لقد ذكر ابن منظور في لسان العرب «الفَيْجَن والفَيْجَل»[٦٦] بالنون واللام، وأمّا الفيروزآبادي في القاموس المحيط، فقد ذكر «فَيْجَن» بالنون فقط[٦٧].

يتّضح ممّا سبق أن ابن هشام اللخميّ قد وجّه ما لحنت فيه عامّة أهل صقلية على وجه صحيح في العربية. فقد جاء عن العرب استخدام النون، واللام «فَيْجَن وفَيْجَل»، وكان مصدره في ذلك ما ذكره المُطَرِّز في كتابه الياقوتة. ثمّ أورده ابن منظور في لسان العرب، وإن كان الفيروزآبادي لم يذكر غير وجه النون فقط «فَيْجَن»[٦٨].

لقد عرفت العربية هذا الإبدال قبل عصر ابن مكيّ الصقليّ، فقد ذكر ابن السكيت في باب النون واللام من كتابه الإبدال كلمات كثيرة حدث فيها هذا القلب، مثل: أصيلان وأصيلال، ولَعَلَّهَا ولَعَنَّهَا، وحَنَك الغراب وحَلَكه لسواده، وزَلَمة وزَنَمة، وعُنْوان الكتاب وعُلْوان، وإسماعيل وإسماعين، وميكائيل وميكائين، وإسرافيل وإسرافين، وإسرائيل وإسرائين، وجبرئيل وجبرئين، وشراحيل وشراحين، وخَامِل وخَامِن، وغير ذلك[٦٩].

واللام والنون كما يرى الخليل بن أحمد من الأصوات الذلقية[٧٠]، وقد وصف سيبويه مخرج اللام، فقال: «...ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك و الناب والرباعية مخرج اللام». كما وصف مخرج النون، فقال: «...ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون». واللام والنون ـ كما يرى سيبويه من الأصوات المجهورة[٧١]. ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ «اللام صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ومجهور أيضاً... والنون صوت مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة...»[٧٢].

و هذا القرب هو ما سَوَّغ حدوث هذا الإبدال بين اللام والنون فيما أورده اللغويون العرب.

ثانياً: التعاقب بين الحركات:

الحركات لها دور بارز في العربية، فهي تختلف في الكلمة تبعاً لتنوّع المعنى، فمثلاً بَرّ وبُرّ وبِرّ صيغ ثلاث، لم تختلف إلا في حركة الحرف الأول، وهذا الاختلاف تابع لاختلاف المعنى، واختلاف الحركات لاختلاف المعنى هو الأصل في اللغة. واعتنى بعض اللغويين بجمع الكلمات التي تعاقبت عليه الحركات الثلاث، وصنّفت تلك الكلمات إلى ما تعاقبت عليه الحركات الثلاث، وكانت بمعنى واحد، وإلى ما تعاقبت عليه الحركات الثلاث واختلف المعنى، وأُطلق على ما سبق اسم المثلّث، ومن ذلك كتاب المثلّث لقطرب، والمثلّث لابن السيّد البطليوسي، وإكمال الإعلام في تثليث الكلام لابن مالك، والدرر المبثّثة في الغرر المثلّثة للفيروزآبادي[٧٣].

أ ـ التعاقب بين الفتح والكسر:

١ ـ « بِضْعَة و بَضْعَة »:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه «بِضْعَةُ لَحْم» بكسر الباء غلطاً، والصّواب «بَضْعَةُ لَحْم» بفتحها. يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب ما غيّروا حركاته من الأسماء»: «ويقولون: بِضْعَةُ لَحْم. والصّواب: بَضْعَةُ، فتح الباء»[٧٤]. لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ بقوله: «قال الرّادّ: من العرب مَن يقول بِضْعَة بكسر الباء ويجمعها على بِضَع كَكِسْرَة وكِسَر. حكى ذلك بعض اللغويين»[٧٥]. يلاحظ اعتماد ابن هشام اللخميّ في توجيه

ردّه على ابن مكيّ على ما حكاه بعض اللغويين عن العرب في قولهم «بِضْعَة» بكسر الباء، وأنّ الكسر فيها مستعمل إلى جانب الفتح الذي يبدو أنّه الأكثر.

وأكثر المعاجم العربية تنصّ على «بَضْعَة» بفتح الباء، فهذا الخليل يقول: «بَضَعْتُ اللَّحْمَ أَبْضَعُهُ بَضْعاً، وبَضَّعْتُهُ تَبْضيعاً أي جعلتُه قطَعاً. والبَضْعَة: القِطْعَة، وهي الهَبْرَة»[٧٦]. كما نصّ على ذلك الأزهري راوياً عن سلمة عن الفرّاء «ت٢٠٧هـ» صور الجمع فيها قائلاً: «...سلمة عن الفرّاء: بَضْعَةٌ وبَضْعٌ مثل تَمْرَة وتَمْر، وبَضْعَة وبَضَعات مثل تَمْرَة وتَمَرات، وبَضْعَة وبِضَع مثل بَدْرَة وبِدَر، وبَضْعَة وبِضَاع مثل صَحْفَة وصِحَاف»[٧٧]. وهكذا نرى أن الوجه في «بَضْعَة» هو فتح الباء، وهذا يعضّد نقد ابن مكيّ لعامّة أهل زمانه في كسرهم الباء من «بَضْعَة».

لقد كان ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكيّ في هذا الموطن متحرّزاً حذراً فأشار في توجيه ردّه لابن مكيّ بجواز الكسر في «بَضْعَة» بقوله «حكى ذلك بعض اللغويين»، وهذا التبعيض يدلّ على أنّ الأكثر هو فتح الباء، إلا أنّ ابن هشام اللخميّ يعتمد على عدم تخطئة العامّة إن وجد لهم فُسحة من لُغويّ. أضف إلى ذلك أنّ ابن منظور أورد حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث: فاطمة بَضْعَةٌ منّي... وقد تُكسر»[٧٨]. فهذا النصّ يقضي بعدم تلحين العامّة فيما ذهب إليه ابن مكيّ.

٢ـ « دِرْهم و دَرْهم »:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه «دِرْهم» بكسر الهاء لحناً، والصّواب «دَرْهَم» بفتح الهاء، كما لحّنَ خاصّة أهل زمانه في تفخيمهم للرّاء من «دَرْهَم». يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب ما خالفت العامّة فيه الخاصّة، وجميعهم على غلط»: «...وتكسر العامّة الهاءَ من دِرْهَم. وتضخّم الخاصّة الرّاء. والصّواب: ترقيق الرّاء مع فتح الهاء»[٧٩].

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على أنّ كسر الهاء من «دِرْهَم» لغة للعرب، «قال الرّادّ: أمّا كسر الهاء من الدِّرْهَم فليس بلحن؛ لأنّ العرب تقول فيه: دِرْهَم بكسر الدّال وفتح الهاء، ودِرْهِم بكسر الدّال والهاء، ودِرْهَام. فقول العامّة دِرْهَم بكسر الدّال والهاء ليس بلحن؛ لأنها لغة للعرب. فأمّا قول عامّة زماننا دَرْهَم بفتح الدّال والهاء فلحن»[٨٠].

يلاحظ في ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ أنّه دفع تلحين ابن مكيّ للعامّة دون الحديث عن تلحين ابن مكيّ للخاصّة في تفخيمهم للرّاء من «دِرْهَم». وقد عدّ قول عامّة زمانه — أي ابن هشام اللخميّ — «دَرْهَم» بفتح الدّال والهاء لحناً. وبالرجوع إلى معجم العين وجدت الخليل بن أحمد يقول: «الدَّرْهَم والدِّرْهِم لغتان. ورجلٌ مُدَرْهَمٌ: كثير الدَّراهم»[٨١].

ولقد عرفت العربية في «دِرْهَم» أكثر من لغة، فتلحين ابن مكيّ لعامّة أهل زمانه في كسرهم الهاء من «دِرْهَم» لا معنى له فقد ثبت أنها لغة حكاها الخليل، كما أنّ الجوهري أثبتها في صحاحه قائلاً: «الدِّرْهَم فارسيّ معرّب، وكسر الهاء لغة، وربّما قالوا دِرْهام. وجمع الدِّرْهَم دَراهِم، وجمع الدِّرْهام دَراهيم»[٨٢]. وهذا ابن منظور ينصّ على أنّ كسر الهاء من دِرْهَم لغة لأنه ملحق ببناء كلام العرب، فيقول: «الدِّرْهَم والدِّرْهِم: لغتان، فارسيّ معرّب مُلْحَقٌ ببناء كلامهم، فدِرْهَم كَهِجْرَع، ودِرْهِم، بكسر الهاء،

كَحفْرِد، وقالوا في تصغيره دُرَيْهِيم»[٨٣].
يتّضح ممّا سبق أنّ قول العامّة «درْهم» بكسرتين، وقولهم «دَرْهَم» بفتحتين لا لحن فيه ولا اعتداد بتلحين ابن مكيّ الصقليّ وابن هشام اللخميّ للعامّة في زمنيهما.

٣- «دَيْبَاج و دِيبَاج»:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول بعضهم «دَيْبَاج» غلطاً، والصّواب: «دِيبَاج» بكسر الدّال، ونصّ ابن مكيّ الصقليّ وارد في «باب ما العامّة فيه على الصّواب والخاصّة على الخطأ»، فابن مكيّ في هذه اللفظة يلحّن بعض الخاصّة من أهل زمانه لا العامّة قائلاً: «وبعضهم يقول: دَيْباج. والصّواب: دِيباج، بكسر الدّال»[٨٤].
وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بجواز الفتح في «دِيباج» فقال: «قال الرّادّ: حكى ابن دريد «ت٣٢١هـ» أنّ الفتح في ديوان ودِيباج لغة»[٨٥]. ولم يحدّد ابن هشام في ردّه على ابن مكيّ الصقليّ مَن الذين خطّأهم ابن مكيّ بقوله «وبعضهم يقول» وكأنّ سياق النقد في نصّ الصقليّ يتّجه إلى عامّة أهل زمانه، إلا أنّ ذلك ينتفي بالرجوع إلى كتاب تثقيف اللسان لنجد النقد موجّهاً إلى بعض الخاصّة من أهل زمانه.
لقد اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ على حكاية ابن دريد بأنّ الفتح في دال الدِّيباج لغة، وبالرجوع إلى الجمهرة للوقوف على ذلك لم أجد إشارة من ابن دريد إلى ذلك، والنصّ في الجمهرة «والدَّبْج: النَّقْش، أصله فارسيّ معرّب، مأخوذ من الدِّيباج»[٨٦]. لقد ذكر الخليل في العين أنّ «الدِّيباج أصوب من الدَّيباج»[٨٧] وهذا يُعضّد انتقاد ابن مكيّ مَن فتح الدّال من الدِّيباج. كما أشار الأزهري إلى ذلك بقوله «قال الليث: الدِّيباج أصوب من الدَّيباج، وكذلك قال أبو عبيدة «ت ٢٠٩هـ» في الدِّيباج والدِّيوان»[٨٨].
أمّا ابن منظور فقد صرّح بالكسر والفتح قائلاً: «الدِّيباج: ضرب من الثّياب... بالكسر والفتح، مولّد، والجمع دَبابيج ودَيابيج»[٨٩]، في حين نقل الزّبيدي «ت ١٢٠٥هـ» عن أبي عمر الزاهد «ت ٣٤٥هـ» المعروف بغلام ثعلب قوله «أخبرنا ثعلب عن ابن نجد عن أبي زيد قال: الدِّيوان والدِّيباج وكسرى لا يقولها فصيح إلا بالكسر، ومَن فتحها فقد أخطأ»[٩٠].
يتّضح ممّا سبق أنّ الأكثر في الدِّيباج هو الكسر إلا أنّ ردّ ابن هشام اللخميّ كان منصفاً فقد ذكر صاحب اللسان أنّ الفتح وارد أيضاً.

٤- «رِجْعَة و رَجْعَة»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه «رَجْعَة المرأة» لحناً، والصّواب عنده «رَجْعَة» بفتح الرّاء. يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب غلط أهل الفقه»: «ويقولون: هو يَمْلِكُ رِجْعَةَ المرأة بكسر الرّاء. وكذلك في النَّسَب، يقولون: طلاق رِجعيّ. والصّواب: فتح الرّاء»[٩١].
لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ مجوّزاً الفتح والكسر في ذلك فقال: «قال الرّادّ: قد حكى بعض اللغويين الفتح والكسر في هذا وما شاكله. فقالوا هو يَمْلِكُ الرِّجْعَة والرَّجْعَة وهو لغَيَّة وغِيَّة وزِنْيَة وزَنْيَة ورَشْدَة ورِشْدَة. وكذلك حُكْمهنّ في النَّسَب، تقول: طَلاق رِجْعِيّ ورَجْعِيّ»[٩٢].
اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ على ما حكاه بعض اللغويين من

جواز الفتح والكسر في «رَجْعَة»، ففي أساس البلاغة يقول الزمخشري: «راجَعَ امرأته رَجْعَةً ورِجْعَة»[٩٣]، وفي تاج العروس «يُقال: له على امرأته رِجْعَةٌ ورَجْعَة، بالكسر والفتح، وهو عَوْد المُطلِّق إلى مُطلَّقته»[٩٤]. كما استند ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكيّ إلى كلمات ورد فيها الفتح والكسر وهي «غَيَّة وزَنْيَة ورَشْدَة»، وبالرجوع إلى تهذيب اللغة وجدت الأزهري يقول: «فلانٌ ابنُ غَيَّة وابنُ زَنْيَة وابنُ رَشْدَة. وقد قيل زِنْيَة ورِشْدَة، والفتح أفصح اللغتين. فأمّا غَيَّة فلا يجوز فيه غير الفتح»[٩٥].

يتّضح ممّا سبق أنّ العربية قد عرفت الفتح والكسر في «رَجْعَة» ولكنّ الفتح أعرف. عليه فلا مبرّر لابن مكيّ في تخطئة أهل الفقه في زمانه.

٥ـ «مَغْزَل و مِغْزَل»:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه «مَغْزَل» غلطاً، والصّواب عنده «مِغْزَل» بكسر الميم. يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب ما غيّروه من أسماء الفاعلين والمفعولين»: «ويقولون: مَغْزَل المرأة. والصّواب: مِغْزَل»[٩٦].

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ ما حكاه المُطَرِّز من لغات في المِغْزَل فقال: «قال الرّادّ: قد حكى المُطَرِّز في المَغْزَل ثلاث لغات: كسر الميم وضمّها وفتحها»[٩٧].

لقد عرفت العربية فتح الميم من «مِغْزَل» فهذا الزَّبيدي يقول: «والمِغْزَل، مُثَلَّثَة الميم، تميم تكسر الميم، وقيس تضمّها، والأخيرة أقلّها، والأصل بالضّم: ما يُغْزَلُ به، نقل ثعلب اللغات الثلاث، وكذا ابن مالك.... يقول الفرّاء: وقد استثقلت العربُ الضّمّةَ في حروف وكسرت ميمَها وأصلُها الضّم، من ذلك مِصْحَف ومِخْدَع ومِجْسَد ومِطْرَف ومِغْزَل؛ لأنها في المعنى أُخِذت من أُصْحِفَ أي جُمِعَت فيه الصُّحُف، وكذلك المِغْزَل إنّما هو من أُغْزِلَ أي فُتِلَ وأُديرَ فهو مُغْزَل»[٩٨].

يتّضح من النصّ السابق أنّ الاختلاف في حركة الميم من «مِغْزَل» إنّما يعود إلى اختلاف لهجات العرب تبعاً لميل كلّ قبيلة إلى حركة تتناسب وطبيعتها، ومن هنا فلا اعتداد بنقد ابن مكيّ لعامّة زمانه في نطقهم الميم مفتوحة، وإن كانت أقل صورة وردت للكلمة عن العرب. والشاهد على قلّة ورودها مفتوحة أنّ الخليل اقتصر في العين على صورتيّ الضّم والكسر وكذلك فعل الجوهري[٩٩].

٦ـ «مُقَارَب و مُقَارِب»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه «مَتاعٌ مُقارَب» لحناً، والصّواب عنده «مُقارِب» بكسر الرّاء. يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب ما غيّروه من أسماء الفاعلين والمفعولين»: «ويقولون: متاعٌ مُقَارَب. والصّواب: مُقَارِب، بكسر الرّاء»[١٠٠].

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بصواب فتح الرّاء من «مُقارِب» معتمداً في توجيه ردّه على ما رواه عن قاسم ابن ثابت السرقسطي «ت ٣٠٢هـ»، يقول ابن هشام اللخميّ: «قال الرّادّ: قال قاسم بن ثابت: كلّ الناس حكوا عَمَلٌ مُقَارِبٌ بكسر الرّاء إلا ابن الأعرابيّ فإنّه حكى عَمَلٌ مُقَارَبٌ بفتح الراء لاغير. وقال الأستاذ أبو محمد بن السّيد: القياس يُوجب أنّ الكسر والفتح جائزان، فَمَن كسر الرّاء جعله اسم فاعل من قَارَبَ، ومَن فتح

الرّاء جعله اسم مفعول من قُورِبَ»[١٠١]. لقد ذكر ابن قتيبة «ت ٢٧٦هـ» في أدب الكاتب في «باب ما جاء مكسوراً والعامّة تفتحه»: «متاعٌ مُقَارِبٌ ولا يقال مُقَارَب»[١٠٢]. وفي معجم الصّحاح «وشيءٌ مُقَارِبٌ بكسر الرّاء، أيْ وَسَطٌ بين الجَيِّد والرديء. ولا تَقل مُقَارَب»[١٠٣]. في حين وردت «مُقَارَب» بفتح الرّاء في تهذيب اللغة في موضع واحد فقط، يقول الأزهري: «رجلٌ مُقَارِبٌ ومتاعٌ مُقَارِبٌ أو أنّه دَيْنٌ مُقَارِبٌ بالكسر... وفلانٌ مُقَارَبُ الحديثِ، فإنّهم ضبطوه بكسر الراء وفتحها»[١٠٤].

الظاهر أنّ ابن هشام اللخميّ أجاز الفتح في راء «مُقارب» لأنّ القياس يوجب الكسر والفتح فيها، إلاّ أنّ الأكثر سماعاً هو الكسر بدليل أنّ قاسم بن ثابت ـ الذي اعتمده ابن هشام اللخمي للرّد على ابن مكي فيما ذهب إليه ـ ذكر أنّ كلّ الناس حكوا في الرّاء من مُقَارِب الكسر إلا ابن الأعرابي «ت ٢٣١هـ» حكى الفتح. والقاعدة عند ابن هشام اللخميّ أنّه ما ثبت أنّه لغة ولو شاذّة فلا يجب تلحين مَن نطق بها من العامّة.

٧ـ «نَكِلَ و نَكَلَ»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه «نَكَلَ عن اليمين» لحناً، والصّواب عنده «نَكَلَ» بفتح الكاف. يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب غلط أهل الفقه»: «ويقولون: فإنْ نَكَلَ عن اليمين. والصّواب: نَكَلَ يَنْكُلُ، فتح الكاف في الماضي، وضمّها في المستقبل»[١٠٥].

وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقلي قائلاً: «قال الرّادّ: قد قيل نَكَلَ يَنْكُلُ بكسر العين في الماضي وضمّها في المستقبل»[١٠٦]. فابن هشام اللخميّ اعتمد في توجيه ردّه على أنّه قد قيل ذلك بالكسر ـ أيْ أنّها لغة ـ فلا معنى لتلحين ابن مكيّ لأهل الفقه في زمانه بقولهم نَكَلَ عن اليمين. أشار الخليل بن أحمد إلى أنّ الكاف من «نَكَلَ» فيها لغتان قائلاً: «نَكَلَ يَنْكَلُ تميمية، ونَكَلَ حجازية، يقال: نَكَلَ الرَّجلُ عن صاحبه إذا جَبُنَ»[١٠٧]. كما ذكر الجوهري أنّ كسر الكاف من «نَكَلَ» لغة فيه[١٠٨].

يتّضح ممّا سبق أنّ ابن مكيّ الصقليّ لم يُوفّق في تلحينه لأهل الفقه الذين يكسرون الكاف من «نَكَلَ»، فقد وردت عن بعض أئمّة اللغة كالخليل بن أحمد الفراهيدي، ومحمد بن أحمد الأزهري وغيرهما. كما أنّ ابن هشام اللخميّ قد نصّ رسماً ولفظاً، على أنّ الفعل «نَكِلَ»: قد قيل بكسر العين في الماضي وضمّها في المستقبل، غير أنّ الوارد في معجم العين هو فتح عين الكلمة في المضارع، فالمضارع من عين الماضي الثلاثي المكسور، يأتي إمّا بالفتح أو الكسر.

ب ـ التعاقب بين الفتح والضمّ:

١ـ «جُدَد وجُدُد»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول خاصّة زمانه «ثِيَابٌ جُدَدٌ» بفتح الدّال خطأً، والصّواب عنده ما تقوله عامّة زمانه «جُدُدٌ» بضمّ الدّال. ونصّ ابن مكيّ الصقليّ وارد في «باب ما العامّة فيه على الصّواب والخاصّة على الخطأ» يقول: «ويقولون: ثيابٌ جُدَدٌ، بفتح الدّال. والصّواب: جُدُد، كما تقول العامّة. وإنّما الجُدَد: جمع جُدَّة، وهي الطريق في الجبل تُخالف لون سائره»[١٠٩].

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ وذهب إلى جواز فتح الدّال من «جُدُد»

مستنداً في ذلك إلى قول للمبرّد «ت ٢٨٦هـ»، فقال ابن هشام اللخميّ: «قال الرّادّ: قد أجاز المبرّد وغيره في كلّ ما جُمع من المضاعف على فُعَل الضّمّ والفتح لثقل التّضعيف فأجاز أن يُقال جُدَدٌ وجُدُدٌ وسُرَرٌ وسُرُرٌ. وقد قرأ بعض القُرّاء «عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ»[١١٠]. سورة الواقعة، الآية ١٥.

يتّضح من ردّ ابن هشام اللخميّ اعتماده على المبرّد في توجيه نقده لابن مكيّ الذي لحّن الخاصّة في فتحهم دال «جُدُد»، والمبرّد في كتابه الكامل يقول: «وأمّا قوله — يعني أبي وَجْزَة السّعديّ —: «البسيط»

ذَاكَ القِرَى لا قِرَى قَوْمٍ رَأَيْتُهُمُ
يَقْرُونَ ضَيْفَهُمُ المَلْوِيَّةَ الجُدَدا

فإنّما أراد السِّياط، وجمع جديد جُدَدٌ، وكذلك باب فَعِيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم، نحو قضيب وقُضُب ورغيف ورُغُف، وكذلك سرير وسُرُر وجديد وجُدُد، لأنّه يجري مجرى الأسماء.... فما كان من المضاعف جاز فيه خاصّةً أن تُبدل من ضمّته فتحة؛ لأنّ التضعيف مُستثقل، والفتحة أخفّ من الضّمّة، فيجوز أن يُمال إليها استخفافاً، فيُقال: جُدَدٌ وسُرَرٌ، ولا يجوز هذا في مثل قضيب؛ لأنّه ليس بمضاعف، وقد قرأ بعض القُرّاء «عَلَى سُرَرٍ مَوْضُونَةٍ»[١١١]. فإجازة المبرّد للتخفيف في «جُدُد» هي التي حملت ابن هشام اللخميّ على انتقاد ابن مكيّ، إلا أنّه بالرجوع إلى الكثير من المعاجم اللغوية لم أجد مَن أشار إلى جواز فتح الدّال من «جُدُد» — جمعاً لجَديد — إلا الزّبيدي بقوله «يُقال: ثوبٌ جديد: قُطِعَ حديثاً، والجمع جُدُد كَسُرُرٍ، بضمّتين،... وحكى فتح الدّال أبو زيد وأبو عبيد عن بعض العرب، وحكى المبرّد الوجهين، والأكثرون على الضم»[١١٢]. في حين لم يذكرها الخليل بن أحمد في العين، ولا ابن دريد في جمهرة اللغة، ولا الجوهري في الصحاح، ولا ابن منظور في اللسان، فجميعهم بضمّ الدال لاغير»[١١٣]. كما نَصَّ ابن قتيبة على ضمّ الدّال بقوله في «باب ما جاء مضموماً والعامّة تفتحه»: «ثيابٌ جُدُدٌ، بضمّ الدّال الأُولى، ولا يُقال جُدَد، بفتحها، إنّما الجُدَد الطَّرائق»[١١٤]. والذي يبدو لي أنّ ابن هشام اللخميّ آثر عدم تخطئة مَن فتح الدّال في «جُدُد» مُحتجّاً برأي المبرّد وغيره، وقد أسعفنا الزّبيدي في التّصريح بمَن أجازوا فتح الدّال في الكلمة السابقة فذكر أنّ أبا زيد وأبا عبيد «ت ٢٢٤هـ» حكيا ذلك عن بعض العرب[١١٥]. عليه فلا معنى لانتقاد ابن مكيّ لخاصّة أهل زمانه في هذا الموضع لا سيّما أنها لغة محكيّة عند بعض العرب.

٢ـ «سُكُرُّجَة و سُكُرَّجَة»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه «سُكُرُّجَة» مضمومة الرّاء غلطاً، والصّواب عنده «سُكُرَّجَة» مفتوحة الرّاء. يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب ما غيّروا حركاته من الأسماء»: «ويقولون للصَّحْفَة الصّغيرة: سُكُرُّجَة. والصّواب: سُكُرَّجَة، بفتح الرّاء»[١١٦].

وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله: «قال الرّادّ: بل الصّواب سُكُرُّجَة بضمّ الرّاء وهي فُعُلُّلَة. وليس في الكلام فُعَلَّلَة بالفتح، وإنّما اتّبع في ذلك ابنَ قتيبة وكذا وقعت في كتابه بفتح الرّاء. والصّحيح كما

قدّمنا»[117].

وبالرجوع إلى أدب الكاتب لابن قتيبة وجدته يقول في«باب خَلْق الخَيْل»: «وأُمّ القَرْدان: بين الشُّنّة والحافر، والعامّة تُسمّيها السُّكُرَّجة»[118].

ومن هنا أسّس ابن هشام اللخميّ نقده لابن مكيّ وعدّ تغليط ابن مكيّ للعامّة لحناً، والصّواب ما نطقت به العامّة. وقد وردت لفظة«سُكُرُّجَة»في معظم المعاجم العربية بضمّ السّين والكاف والرّاء مع تشديد الأخير، فهذا ابن منظور يقول: «وفي الحديث:«لا آكلُ في سُكُرُّجَة»،هي بضمّ السين والكاف والرّاء والتشديد، إناء صغير يُؤكلُ فيه الشيء القليل من الأُدْم، وهي فارسية»، وقد أورد صاحب تاج العروس كلام ابن منظور بنصّه[119].

يتّضح مما سبق أنّ ابن مكيّ الصقليّ قد تجنّى على عامّة أهل زمانه ولحّنهم فيما هو ثابت وصحيح، وهذا ما بيّنه ابن هشام اللخميّ في ردّه عليه.

٣ـ «عَنيت وعُنيت»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه«عَنيت»غلطاً، والصّواب عنده «عُنيت» بضمّ العين. يقول ابن مكيّ الصقليّ في«باب ما غيّروا حركاته من الأفعال»: «ويقولون: عَنيت بزيد، وعَنَيت في حاجته أعْنَى. والصّواب: عُنيت بضمّ العين. فأمّا عَنيت فمعناه: تَعبت ونَصبت. وأمّا عنا يَعنُو فمعناه خَضَع، وهو من العُنُوة، ومنه قوله تعالى: « وَعَنَتِ الوُجُوهُ لِلْحَيِّ القَيُّومِ»[120]. سورة طه، الآية ١١١.

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ مُصوِّباً ما نَطَقت به العامة، معتمداً في ذلك التوجيه على ما حكاه ابن الأعرابي في نوادره،فقال ابن هشام اللخميّ: «قال الرّادّ: قد حكى ابن الأعرابي في نوادره: عَنيتُ بِحَاجَتِكَ فأنا بها عان. وأنشد: «الرجز»

عَانٍ بِأُخْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ
لَهُ جَفِيرَانِ وَأَيُّ نَبْلِ[121].

ذكر ابن قتيبة في«باب ما جاء على لفظ ما لم يُسمَّ فاعله» زُهِيَ فلانٌ فهو مَزْهُوٌّ ولا يقال زَهَا ولا هو زاه.... وعُنِيتُ بالشيء فأنا أُعْنَى به ولا يُقال عَنيتُ. قال الحارث بن حِلِّزَة: «الخفيف»

وَأَتَانَا عَنِ الأَرَاقِمِ أَنْبَاءٌ
وَخَطْبٌ نُعْنَى بِهِ وَنُسَاءُ[122].

كما وردت اللفظة في مُعْجمي جمهرة اللغة والصحاح مضمومة العين[123]. أمّا الإمام الأزهري فقد أثبت ما أثبته ابن هشام اللخميّ من جواز فتح العين من«عُنيت»فقال: «عنى: حكى ثعلب«ت ٢٩١هـ»عن ابن الأعرابي قال: عَنيت بأمره عناية»[124]. عليه فلا حجّة لابن مكيّ الصقليّ في تخطئة العامّة في هذا الموضع، فكلّ ما في الأمر أنّ النطق بـ «عُنيت»مضمومة العين أكثر من فتحها، والوجهان وردَا عن علماء اللغة.

٤ـ «فُسْتُق وفُسْتَق»:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ قول عامّة زمانه«الفُسْتُق»غلطاً، والصّواب عنده«الفُسْتَق». يقول ابن مكيّ الصقليّ في«باب ما غيّروا حركاته من الأسماء»: «ويقولون: الفُسْتُق. والصّواب: الفُسْتَق، بفتح التّاء»، قال «الرّاجز»:

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البَقُولِ الفُسْتَقَا

توهّم أنّ الفُسْتَق من البقول»[125].

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ ذاكراً أنّ هناك من حكى«الفُسْتُق» بضمّ التّاء فقال: «قال الرّادّ: هذا قول أبي حنيفة

في النبات»، وأنشد على ذلك:

وَلَـمْ تَـذُقْ مِنَ البَقُـولِ الفُسْتَقَـا

وقـال ـ يعني أبي حنيفة الدِّينَـوَريّ: كذا رويناه بفتـح التّـاء. وذكـر أنّ الشاعر وَهِمَ وظـنّ أنّ الفُسْتَـق من البقـول. قال الـرّادّ: وحكى غيره الفُسْتُق بضمّ التّاء وهو أصوب؛ لأن فُعْلَلاً بفتح اللام ليس من أبنية كلام العرب في الغالب إلا أن يكون مضاعفاً مـن موضع اللام نحو سُودَدٍ وقُعْدَدٍ ودُخْلَلٍ»[١٢٦].

اعتمـد ابن هشام اللخميّ فـي توجيه ردّه على ابـن مكـيّ الصقليّ علـى أمريـن: أحدهما أنّ «فُسْتُق» قـد حُكيت بضمّ التّـاء. والآخر أنّ بناء «فُعْلَل» بفتح اللام ليس مـن أبنية كلام العرب إلا أن يكـون مضاعفاً مـن موضع الـلام. إلا أنّ مـا أورده الخليل بن أحمـد يتنافى مع قول ابن هشـام اللخمـيّ السابـق، فالخليل يقول: «ولا يجـيء في كلامهم الرّباعـي المُنبسط على بنـاء فُعْلَل إلا ما يكون ثانيـه نوناً أو همزةً نحو: الجُنْـدَب والجُـؤْذَر، وجـاء السُّـودَد كذلك كراهيـة أن يقولوا: سُـودُدٌ فتلتقي الضمّات مع الـواو»[١٢٧]، فالشرط الذي قـال به ابن هشام اللخميّ منعدم في الكلمات التي ساقها الخليل، إلا أنّ هذه القاعـدة التي قال بها الخليل تنتصر لابـن هشام اللخمـيّ على ابن مكـيّ الصقليّ الذي خطّأ العامّـة في ضمّ التـاء من «الفُسْتَق» مستنداً إلى حكاية الدِّينَوَريّ لها بالفتح في كتابه النَّبات. فالصّـواب في «الفُسْتُق» ضمّ التاء لأن ثالثها ليس بنون ولا همزة فيُفتَح.

ج ـ التعاقب بين الفتح والسكون:

١ـ «الرَّحَبَة والرَّحْبَة»:

ذكر ابـن هشام اللخميّ أنّ ابـن مكيّ الصقليّ عَـدّ قـول بعضهم «الرَّحَبَة» غلطـاً، والصّواب عنده «الرَّحْبَة» بإسـكان الباء. ونصّ ابن مكيّ الصقلـيّ وارد في «بـاب مـا العامّـة فيـه على الصّـواب والخاصّـة علـى الخطأ»، فابن مكيّ فـي هـذه اللفظـة يلحّـن بعضـ الخاصّة من أهـل زمانـه لا العامّة قائلاً: «وكذلـك يقولون: الرَّحَبَـة، وعَرَمَـة الطّعام. والصّـواب: رَحْبَة، وعَرْمَة، بالإسكان، كما تقول العامّة»[١٢٨].

ردّ ابـن هشام اللخميّ علـى ابن مكيّ الصقليّ بأنّ الأمر خـلاف ما ذهب إليه أي أنّ فتح الحاء هو الصّـواب، فقال: «قال الـرّادّ: وليس الأمر كما قال وإنّما الصّواب الرَّحَبَة بالفتح. والدّليل على ذلك ما أنشد ابن الأعرابي وهو: «البسيط»

مَـا إنْ نَهَـى نَفْسَـهُ عَمَّـا أَرَادَ بِنَـا
حَتَّى تَنَـاوَلَـهُ النَّقَّـادُ ذُو الرَّقَبَهْ
فَأَوْهَـنَ الشَّـقَّ مِنْهُ ضَرْبَةٌ هَتَكَتْ
لَـمَّا تَنَاوَلَ ظُلْماً صَاحِبَ الرَّحَبَهْ

«وقـال سيبويه: وأمّا ما كان علـى فَعَلَة فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة فَعْلَة وذلك رَحَبَةٌ ورَحَبَاتٌ ورِحَابٌ ورَقَبَةٌ ورَقَبَاتٌ ورِقَابٌ. وقال أبو علي في الإيضـاح أيضاً: وفَعَلَةٌ تُجمع على فَعَلات وفعَـال ومثل رَحَبَة ورَحَبَـات ورِحَاب ورَقَبَـة ورَقَبَـاتٌ ورِقَـابٌ ومـن المعتـلّ نَاقَـةٌ ونِيَاقٌ»[١٢٩].

لقد اعتمد ابـن هشام اللخميّ فـي توجيه ردّه على ابن مكـيّ الصقليّ علـى أمرين: أحدهما البيـت الشعـري الـذي أنشده ابـن الأعرابي ووردت فيه اللفظة «رَحَبَة» محرّكة الحاء بالفتح، والآخـر اعتماده على ما قالـه سيبويه وأبو عليّ الفارسي «ت٣٧٧هـ» بأنّ ما كان على فَعَلَة يُجمع علـى فَعَـلات وفعَـال، ووردت «رَحَبَـة» فـي كلامهما بفتح الحاء.

وفي معجم تهذيب اللغـة «وقال ابن الأعرابي: الرَّحْبَة: ما اتّسع مـن الأرض. وجمعها رُحَب، مثـل قَرْيَة وقُـرَى. قلـت — أي الأزهري —

وهذا يجيء شاذاً في بـاب الناقص، فأمّا السّالم فمـا سَمِعْـتُ فَعْلَـة جُمِعَـتْ على فُعَـل. وابن الأعرابيّ ثقة لا يقول إلاّ ما قد سمع»[130].

والظاهـر أنّ ابـن الأعرابـي قـد روى لفظـة «الرَّحَبَة» بصيغتين، بتحريك الباء في نصّ ابن هشـام اللخميّ، وبإسكانه فـي نصّ الأزهري. كمـا وردت كذلك في بعض المعاجم اللغوية كالصحاح وأساس البلاغة وتاج العروس[131].

وهنا يمكن القول أنّ «الرَّحَبَة» من الألفاظ التي تعاقبـت على بائهـا حركتيّ الفتـح والسكون، فـلا معنى لتلحين ابـن مكيّ لخاصّـة زمانه إن حرّكوها بالفتح.

أمّا لفظة «عَرَمَة» فلم يشر إليها ابن هشام اللخميّ في معرض ردّه على ابن مكـيّ. وبالبحث لم أجد لها سوى صـورة واحدة هي تحريك الرّاء بالفتـح، ففي الصحـاح «والعَرَمَة، بالتّحريك: مُجْتَمَع رمل. والعَرَمَة: الكُدْس الذي جُمِعَ بعد ما ديس ليُذرّى» وفي تهذيب اللغة «وقال شمر: العَرَم: الكُدْس من الطّعام، عَرَمَة وعَرَم»[132]. فالخاصّـة إذن على صواب ولا معنى لتلحينهم على لسان ابن مكيّ.

٢ـ «شَغَب وشَغْب»:

ذكر ابـنُ هشام اللخميّ أن ابـن مكيّ الصقليّ عدّ قـول عامّـة زمانه «شَغَب» بتحريـك الغين للشّرّ والجَلَبَة لحنـاً، والصّواب عنده «شَغْب» بتسكيـن الغين. يقـول ابن مكـيّ الصقليّ في «باب ما جاء ساكناً فحرّكوه»: «ويقولون للشّرّ والجَلَبَـة: شَغَب. والصّـواب: شَغْب، إسكان الغيـن، ولا يجـوز فتحهـا، إلا علـى مذهب الكوفييـن، فإنّهـم قد أجـازوا فتـح كلّ ما كان على وزن فَعْـل، إذا كان أوسطـه حرف حلق. والبصريّون يأبون ذلك، ولا يفتحون إلا ما جاء مسموعاً عن العرب»[133].

لقـد ردّ ابـن هشـام اللخمـيّ على ابـن مكيّ الصقلـيّ بقولـه: «قـال الـرّادّ: قد حكـى ابن دريد شَغَـبٌ بالفتح كما تقـول العامّة وهو من البصريّين. وإذا كان جائزاً كما ذَكَرَ على أصول الكوفيّين فكيف تُلَحَّن بها العامّة»[134].

يرى ابـن هشام اللخمـيّ أنّه لا يجـب تلحين العامّة إنْ فتحـت الغين من «شَغَب»، فقد رواها عالم لغـويّ جليل هـو ابن دريد، كمـا توسّع الكوفيّـون في إجازة تحريك مـا كان على وزن فَعْل حلقيّ الوسط وإن لم يكن مسموعاً، وهذا الشرط متحقّق في «شَغَب» فلا وجه لتخطئة ابن مكيّ لعامّة أهل زمانه في ذلك.

وبالرجوع إلـى بعض المعاجم اللغوية وجدت «شَغَب» ساكنة الغين تارة، ومحرّكة بالفتح تارة، وبالكسر تـارة أخـرى. ففي العيـن «الشَّغْب: تهيّج الشَّرّ. ويقال للأثـان: ذاتُ شَغْب وضغْن إذا وَحَمَـتْ فاسْتَعْصَـتْ على الفحـل»[135]. وفي جمهرة اللغـة «والشَّغَب من قولهم: رجلٌ ذو شَغَـب ومُشاغب. ويقولون: شَغَبٌ جَغَبٌ، و جَغَـبٌ إتبـاع لا يُفـرد»[136]. وفـي اللسان «الشَّغْـب والشَّغَـب والتَّشْغِيب: تهيّـج الشَّرّ، والكسر فيه لغة»[137].

٣ـ «العَسْل و العَسَل»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول خاصّة زمانه «العَسْل» بتسكين السّين خطأً، والصّواب عنده ما تقوله عامّـة زمانه «العَسَل» بفتح السّيـن. ونصّ ابن مكيّ الصقليّ وارد في «بـاب ما العامّة فيـه على الصّـواب والخاصّة علـى الخطأ» يقـول: «يقـول المُتفصّحـون: العَسْل، واللَّبْن، وظَفَرَ المسلمون ظَفْراً عظيماً، بالإسكان. والصّواب: العَسَل، واللَّبَن، والظَّفَر،

بالفتح، كما تقول العامّة»[138].

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله: «قال الرّادّ: هذا الذي ذكر صحيح إلا أنّه قد رُوي عن أبي مروان عبد الملك بن سراج «٤٨٩هـ» جواز إسكان السّين من العَسْل، ولم يقل ذلك إلا وقد تكلّمت به العرب وسُمع ذلك منها؛ لأنّه كان إماماً في اللّغة نهايةً في الثّقة.....»[139].

يتّضح من ردّ ابن هشام اللخميّ الموافقة على ما قاله ابن مكيّ في نقده لخاصّة أهل زمانه بشأن تسكينهم السّين والباء والفاء من « العَسَل واللَّبَن والظَفَر» على التوالي، إلا أنّه عقّب على ذلك بجواز تسكين السّين من العَسْل اعتماداً على ما رُوي عن أبي مروان عبد الملك بن سراج وهو عنده ثقة لا يمكن أن يروي إلا ما ثبت عن العرب، إلا أنّه عند الرجوع إلى العديد من المعاجم اللغوية لم أجد مَن أشار إلى تسكين السّين من العَسَل، فهي محرّكة بالفتح»[140].

٤ـ «اللُّقْطَة واللُّقَطَة»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه «اللُّقْطَة» بتسكين القاف غلطاً، والصّواب عنده «اللُّقَطَة» بتحريكها. يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب غلط أهل الفقه»: «ويقولون: كتاب العَارِيَة واللُّقْطَة. والصّواب: العَارِيَّة، بتشديد الياء، واللُّقَطَة بفتح القاف»[141]. والذي يعنيني هنا اللُّقَطَة، أما التشديد في العَارِيَّة فسيأتي في موضعه من البحث إن شاء الله تعالى.

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بجواز تسكين القاف من «اللُّقَطَة» مُحتجّاً بأنّها لغة وبورودها في معجم العين، يقول ابن هشام اللخميّ: «قال الرّادّ:.....وأمّا اللُّقَطَة ففيها لغتان لغة أهل الحجاز تحريك القاف، ولغة بني تميم تسكينها. ووقع في كتاب العين اللُّقْطَة بسكون القاف اسم ما يُلْتَقط، واللُّقَطَة بفتح القاف المُلْتَقط. قال الرّادّ: وهذا هو الصحيح؛ لأنّ فُعْلَة بسكون العين من صفات المفعول، وتحريك العين من صفات الفاعل كقولك لُعْنَةٌ ولُعَنَةٌ وهُزْأَةٌ وهُزَأَةٌ وضُحْكَةٌ وضُحَكَةٌ»[142].

وبالرجوع إلى العين لم أجده ذكر «اللُّقْطَة» إلا بتسكين القاف، يقول الخليل: «واللُّقْطة: ما يوجد مَلْقُوطاً مُلْقىً»[143]، ولم يذكرها بفتح القاف، ومن هنا جاء اعتراض الأزهري عليه فقال: «قال «أي الليث»: واللُّقْطة بتسكين القاف: اسم الشيء الذي تجده مُلْقىً فتأْخُذُه. قلت «الأزهري»: وكلام العرب الفصحاء على غير ما قال الليث، روى أبو عبيد عن الأصمعي والأحمر «ت ١٨٠هـ» قالا: اللُّقَطة والقُصَعَة والنُّقَفَة مُثَقَّلات كلها: لما يُلتقط من الشيء السّاقط، وهذا قول حذّاق النحويين – ولم أسمع لُقْطة، لغير الليث، وإن كان ما قاله قياساً، وهكذا رواه المحدِّثون... عن أبي عبيد أنه قال في حديث النبي ﷺ: أنه سُئِلَ عن اللُّقَطة؟ فقال: احْفَظْ عِفَاصَها ووِكَاءَها»[144]. وذكر ابن السكيت اللفظة في باب مما أتى من الأسماء على فُعَلَة»[145]. أمّا الزمخشري «ت ٥٣٨هـ» فقد نصّ على الصورتين معاً فقال: «ووجدتُ لُقْطَةً ولُقَطَةً ولَقِيطاً»[146].

ومن ثَمَّ، فقد تباينت آراء اللغويين حول «لُقَطَة»، فبعضهم صحّحها بسكون القاف،

وبعضهم صحّحها بفتحها، فلا وجه لنسبته اللُّقْطَة بسكون القاف إلى العامة.

د ـ التعاقب بين الكسر والضم:

ـ «طِلاوة وطُلاوة»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه «طِلاوة» غلطاً، والصّواب عنده «طُلاوة وطَلاوة».

يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب ما جاء فيه لغتان فتركوهما واستعملوا ثالثة لا تجوز»: «ويقولون: عليه طِلاوة. والصّواب: طُلاوة، وطَلاوة، بالضّم والفَتح، والضّم أفصح»[147].

لقد اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على ابن مكيّ الصقليّ بجواز كسر الطّاء من طُلاوة على ما حكاه أبو عمرو الشيباني «ت٢٠٦هـ»، فقال ابن هشام: «قال الرّادّ: قد حكى أبو عمرو الشّيبانيّ الضّم والفتح والكسر في الطّاء من طُلاوة فلا معنى لإنكاره على العامّة»[148].

ذكر الخليل بن أحمد في العين أنّ « الطُّلاوة: الرِّيق الذي يَجِفُّ على الأسنان من الجوع. والطُّلاوة: الحُسْن، يُقال: سمعتُ كلاماً عليه طُلاوة»[149]، فاقتصر على ضمّ الطّاء فقط، بينما قال الأزهري: «أبو عبيد عن الأصمعي: الطُّلاوة: البهجة والحُسْن، يقال حديث عليه طُلاوة، وكذلك غيره. قلت: وأجاز غيره طَلاوة، يقال ما على وجهه حَلاوة ولا طَلاوة، والضّمّ اللغة الجيّدة»[150]. وقد نصّ على الوجهين كذلك الجوهري فذكر الضّمّ والفتح[151]. أمّا ابن منظور فقد نقل قول أبي عمرو الشيباني الوارد في نصّ ابن هشام اللخميّ السابق[152].

يتّضح من النصوص السابقة أنّ طُلاوة بالضّمّ أفصح كما أشار ابن مكيّ الصقليّ، يليها طَلاوة بالفتح، أمّا طِلاوة بالكسر فلم يروها سوى أبي عمرو الشيباني وكفى به حجّة ثقة. عليه فلا وجه لتخطئة العامّة في «طِلاوة» بكسر الطّاء.

هـ ـ التعاقب بين الكسر والسكون:

«صَبْر وصَبِر»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الطّب في زمانه «صَبْر» لنوع من العقاقير غلطاً، والصّواب عنده «صَبِر» بكسر الباء.

يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب غلط الطّب»: «ويقولون لضَرْب من العقاقير: صَبْر. والصّواب: صَبِر على وزن فَخِذ ونَمِر. قال الشاعر: «البسيط»

لا تَحْسَبِ المَجْدَ تَمْراً أنْتَ آكِلُهُ
لَنْ تَبْلُغَ المَجْدَ حتّى تَلْعَقَ الصَّبِرَا[153]»

وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بأنّ ما ذهب إليه أهل الطّب وهو تسكين الباء من «الصَّبر» ليس لحناً فقال: «قال الرّادّ: إنكاره تسكين الباء من الصَّبِر عجب. وقد حكى ابن قتيبة في أبنية الأسماء أنّ كلّ ما كان على فَعِل مكسور العين أو مضمومها فإنّ التخفيف فيه جائز، وإذا خَفَّفُوا مثل هذا فربّما ألقوا حركة الحرف المُخفَّف على ما قبله، وربّما تركوه على حركته. فيقولون في فَخِذ فَخْذٌ وفَخِذٌ وفي عَضُد عَضْدٌ وعُضُدٌ، وقالوا وَرِكٌ ووَرْكٌ وكَتِفٌ وكَتْفٌ. وعلى هذا قول الشاعر: «الطويل»

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا كَارِهاً فَتَرَكْتُهَا
وَكَانَ فِرَاقِيهَا أَمَرَّ مِنَ الصِّبْرِ

يُروى بفتح الصّاد وكسرها.

قال الرّادّ: فقول عامّة زماننا الصَّبْر ليس بلحنٍ لما قدّمنا»[154].

اعتمد ابن هشام اللخميّ في توجيه ردّه على

ابـن مكيّ الصقليّ في الموطـن السابق على ما حكاه عن ابن قتيبة في جواز تخفيف ما كان من الأسماء على وزن فَعِل أي متحرّك العين بالضّم أو بالكسر«[١٥٥]».

وقد نَصَّ الخليل بن أحمد علـى تحريك الباء من «الصَّبِر»«[١٥٦]». وبالرجوع إلى صحاح اللغة تبيّن لـي صحّة تخطئـة ابن مكـيّ لأهل الطِّب فـي زمانه بتسكينهـم البـاء من«الصَّبر»، فهذا الجوهري يقول: «والصَّبِـر: هذا الدَّواء المُرّ، لا يُسَكَّن إلا في الضرورة الشعرية»«[١٥٧]».

ثالثاً: الهمز والتخفيف:

تخـرج الهمزة مـن أقصى الحلـق«[١٥٨]» وهي أدخـل الحـروف فـي الحلق،يشيـر إلى ذلك المبـرّد في قوله:«فمـن أقصـى الحلق مخرج الهمزة.وهـي أبعد الحـروف، ويليها في البعد مخرج الهاء»«[١٥٩]».

اختلـف اللغويـون القدامـى والمحدثون في وصف الهمزة بالجهـر والهمس،فأجمع قدامى اللغويـين علـى أنهـا مجهورة«[١٦٠]»،واختلف المحدثون،فمنهم من قـال بأنها مهموسة«[١٦١]»، ومنهـم من ذهـب إلـى أنهـا صـوت «لا هو بالمجهـور ولا بالمهموس؛ لأن فتحة المزمار مغلقة إغلاقاً تاماً،فلا تسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين،ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلاّ حيـن تنفرج فتحـة المزمار ذلـك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة»«[١٦٢]».

تخفيف الهمز:

ذكـر ابنُ هشام اللخميّ أن ابـن مكيّ الصقليّ عدّ قول عامّة زمانه «قَرَيْتُ الكتابَ»«[١٦٣]» لحناً، والصواب«قَـرَأْتُ بالهمـز»«[١٦٤]». ونقـل ابن هشام ما ذكره ابن مكـيّ أن أبا عمرو الشيباني سمع أبا زيد يقـول: «...من العرب من يقول قَرَيْـتُ فـي معنى قَـرَأْتُ. فقال لـه أبو عمرو: فكيـف يقول في المستقبـل؟. فسكت أبو زيد ولـم يردّ جواباً؛ لأنه لو قال يَقْرا، لجاء من هذا فَعَلَ يَفْعَل بفتح العين في الماضي والمستقبل، وليس عينه ولامه حرف حَلْق، ولم يجئ كذلك باتّفاق منهم إلا أَبَى يَأْبَى وحده»«[١٦٥]».

لقـد ردّ ابـن هشـام اللخميّ على ابـن مكيّ، بقوله: «قال الرّادّ: قـد حكى الأخفش ما يقوّي قول أبي زيد ويشهد له. ذكر أنّ من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بهـا...»«[١٦٦]». ثمّ ردّ ابـن هشام على مجـئ «أَبَى - يَأْبَـى»، يقول: «...قـال الرّادّ: قد جاء رَكَـنَ يَرْكَنُ، وزاد الكوفيون غَسَا الليلُ يَغْسَى، وقَلَى يَقْلَى، وشَجَا يَشْجَا، وحَيَا يَحْيَا. وحكـى كُرَاع، عَثَـى يَعْثَى مقلـوب من عَاثَ يَعيثُ إذا أَفْسَـدَ، وحكى بعض اللغويين سَلَى يَسْلَى وقَنَطَ يَقْنَط»«[١٦٧]».

وبالرجوع إلـى كتاب تثقيف اللسـان وتلقيح الجنان نجـد الكثير من الشواهـد الدالة على ميـل أهل زمانه إلى تـرك الهمز فقد عقد لذلك باباً سمّاه «باب ما غيّروه بالهمز أو تركه»«[١٦٨]»، ويتّضـح ممّا سبـق أن عامّة أهـل صقلية كانوا يميلون إلى تخفيـف الهمز فتصير ياءً، كما في «قَرَيْتُ»وأصلها«قَـرَأْتُ». إنّ تخفيـف الهمزة وإبدالهـا ياءً كان معروفاً قبـل عصر ابن مكيّ، فقد ذكـر سيبويه أنّ الهمزة تبدل من مكانها ياءً إذا كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور في التخفيف «...وذلك قولك في المِئَر«[١٦٩]»: مِيَر، وفـي يريـد أن يُقْرِئَكَ: يُقْرِيـكَ»«[١٧٠]»، ويقول فـي موضـع آخر:و«...وأبدلوا مـكان الهمزة اليـاء»«[١٧١]».. ويقول ابن جنـي «ت ٣٩٢هـ»: «اعلـم أنّ كلّ همـزة سكنت وانكسـر ما قبلها وأردت تخفيفهـا قلبتها يـاء خالصة، تقول في

ذئْب:ذِيـب... وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قَبلها، تقول في مِرَ: مِير، وفي يريد أن يقرئَك: يريد أن يقريـك، بِئار: بِيـار»[١٧٢]. وقد فسّره القدامـى بترك الهمز والانتقال عنه إلى التشبيه بقَضَيْتُ و رَمَيْـتُ»[١٧٣]. وقد عدّه ابن جني من الإبدال على غيرالقيـاس، يقول: «فأمّا الإبدال على غيـر القياس فقولهم: قَرَيْـتُ، وأَخْطَيْتُ، وتَوَضَّيْتُ»[١٧٤].

وتخفيف الهمزة وإبدالها ياءً كما يرى ابن جني يجعل الكلمـة شبيهة باليائي، يقـول: «فإنه إذا أبدل صار إلى أحـكام ذوات الياء، ألا ترى أنّ قَرَيْتُ مبدلة مـن قَرَأْتُ، بوزن قَرَيْتُ من قَرَيْتُ الضيفَ ونحو ذلك»[١٧٥].

والظاهـر أنّ تخفيف الهمزة وإبدالها حرف لين مرتبـط بصعوبة هـذا الصـوت. فالهمزة كما يرى سيبويه مخرجهـا من أقصى الحَلْق، وهي مجهورة، وشديدة، يقـول سيبويه: «واعلم أنّ الهمـزة إنما فَعَـلَ بها هذا من لـم يحققها؛ لأنّه بَعُـدَ مَخْرَجُهـا، ولأنّها نَبْرَةٌ فـي الصدر تُخْرَج باجتهاد، وهـي أبعد الحروف مخرجـاً، فَثَقُل عليهم ذلك؛ لأنّه كالتَّهـوُّع»[١٧٦]. وهي أدخل الحـروف في الحلـق، يشير إلى ذلـك المبرّد في قوله: «فمن أقصـى الحلق مخرج الهمزة. وهـي أبعد الحروف، ويليها فـي البعد مخرج الهاء»[١٧٧].

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن فتحة المزمار تكـون مغلقة إغلاقاً تاماً مـع الهمزة، ثم تنفرج فجأةً فتنتج الهمـزة، فـ«...انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تامـاً، ثم انفراج المزمار فجأةً عملية تحتـاج إلى جهد عضلـي قد يزيد على مـا يحتاج إليه أي صوت آخـر ممّا يجعلنا نعدّ الهمـزة أشدّ الأصـوات، وممّا جعـل للهمزة أحكاماً مختلفة»[١٧٨].

رابعاً: التّخفيف والتّشديد:

وردت ألفـاظ في العربية نطقت تارة بالتّخفيف، وتـارة أخـرى بالتّثقيـل، وهـذا راجـع إلـى اختـلاف نطق القبائـل العربيـة، وذهب بعض الباحثيـن إلـى «أن البيئات البدويـة قد آثرت التشديد... بينما البيئـات المتحضّرة قد آثرت التخفيف...»[١٧٩].

١ـ «حَوْصَلَة وحَوْصَلَّة ـ دَوْخَلَة ودَوْخَلَّة»:

ذكر ابـنُ هشام اللخميّ أن ابـن مكيّ الصقليّ عـدّ قول عامّة زمانه«حَوْصَلَـة و دَوْخَلَة» غلطاً، والصّواب«حَوْصَلَّـة ودَوْخَلَّة»[١٨٠]، يقول ابن مكـيّ الصقليّ في«باب ما غيّـروه بالتخفيف»: «ويقولـون: حَوْصَلَـة ودَوْخَلَـة. والصّـواب: حَوْصَلَّة ودَوْخَلَّة»[١٨١].

وقـد ردّ ابـن هشـام اللخمـيّ على ابـن مكيّ الصقلـيّ بـأن «حَوْصَلَـة و دَوْخَلَة» قـد وردتا بالتخفيف والتشديد فقال: «قال الرّادّ: قد حكى المُطَرِّز حَوْصَلَة وحَوْصَلَّة بالتخفيف والتشديد. وفيها لغة ثالثة وهـي الحَوْصَلاء. وأمّا الدَّوْخَلَّة فقد ذكر يعقوب فيها التخفيف. وهي سَفِيفَة من خُوص يُوضع فيها التّمر»[١٨٢].

يتّضح ممّا سبق أن ابـن هشام اللخميّ قد وجّه ما لحنت فيه عامّة أهل صقلية على وجه صحيح فـي العربيـة. فقد جـاء عن العـرب التّخفيف والتشديد فـي حَوْصَلَّة ودَوْخَلَّة، وكان مصدره في تخفيف«حَوْصَلَة» قول المُطَرِّز ـ غلام ثعلب ـ، أمّـا تخفيف «دَوْخَلَة»فقد اعتمد فيه على قول ابـن السكيت. وفي تهذيب اللغـة «... ثعلب عن ابن الأعرابي قال: زَوَارَة القَطَاة: ما تحمل فيه الماء لفراخها، وهي حَوْصَلتها، قال: والغَرَاغر: الحَواصـل، ويقـال: حَوْصَلَـة وحَوْصَلَّـة وحَوْصَلاء ممدود بمعنـىً»[١٨٣]. كما أورد ابن

منظور في اللسان «الدَّوْخَلَّة، مشدّدة اللام، سَفيفَة من خُوص يُوضع فيها التّمر والرُّطَب، وهي الدَّوْخَلَة بالتخفيف عن كُرَّاع»[184].

٢ـ «المَنـي والمَذي والوَدي ـ والمَنِيّ والمَذْي والوَدْي»:

ذكر ابنُ هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه «المَني والمَذي والوَدي» غلطاً، والصّواب عنده «المَنيّ والمَذْي والوَدْي»[185]. يقول ابن مكّيّ في «باب غلط أهل الفقه» «ويقولون: المَني، والمَذي، والوَدي. والصّواب: مَنيٌّ، بالتشديد، على وزن صَبيّ. ومَذْي، بإسكان الذال، على وزن ظَبْي. وقد يُقال: مَذيٌّ، بالتشديد، على وزن مَنيّ. فأمّا الوَدْي فلا يكون إلا بالدال ساكنة غير معجمة»[186].

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ في تخطئته لأهل الفقه بعد أن أورد نصّ ابن مكيّ السابق إلا أنّه أضاف إليه عبارة «وقد جاء بالذال معجمة والتشديد إلا أنّها لغة رديئة» وذلك في الوَدْي، ثمّ قال: «يقول الرّادّ: أمّا المَنيّ فلم يُختلف في تشديد يائه. وأمّا المَذْي والوَدْي ففيهما ثلاث لغات. يقال المَذيّ والوَديّ بياء مشدّدة كالمَنيّ، ويقال المَذْي والوَدْي على مثال الرّمْي، والمَذي والوَدي بمنزلة العَمي. وهذه اللغة هي التي غلّط فيها الفقهاء وهي صحيحة مقُولة. فأمّا الوَدْي بالذال معجمةً فقد حكاها الأبهري»[187].

يلاحظ من ردّ ابن هشام اللخميّ موافقته لابن مكيّ الصقليّ في انتقاده استخدام الفقهاء لكلمة «المَنيّ» غفلاً من التشديد، إلا أنّ هذا التوافق لم يدم طويلاً حيث أشار ابن هشام اللخميّ إلى أنّ التخفيف لغة صحيحة مقولة، بل إنّه ذهب إلى أبعد من ذلك بتصحيحه «الوَدْي» مستنداً إلى حكاية الأبهري — إمام المالكيّة في العراق — لها. وقد أورد أبو الطيّب اللغوي في كتابه الإبدال «وَدَى ووَذَى» وذكر أن بينهما إبدالاً[188]، كما نصّ الزّبيدي في معجمه على أنّ «الوَذْي لغة في الوَدْي»[189]. وهذا كلّه يؤيّد ابن هشام اللخميّ في إجازته لـ«الوَذْي» بالذال المعجمة خلافاً لابن مكيّ الصقليّ.

أمّا فيما يتعلّق بالتخفيف والتشديد في تلك الألفاظ، فيظهر لي من خلال الرجوع إلى بعض المصادر اللغوية أنّ التشديد متّفقٌ عليه في «المَنيّ» فقط، يقول ابن قتيبة: «...والاسم المَنيّ مُشدّد، والمَذْي والوَدْي مُخفّفان»[190]، ويقول الأزهري: «قال أبو عبيدة: قال أبو عمرو: المَنيّ وحده مشدّد»[191]، ويقول الجوهري: «والمَنيّ: ماء الرجل، وهو مشدّد. والمَذْي والوَدْي مُخفّفان»[192].

يتّضح مما سبق أنّ تسكين الثاني في كلٍ من «المَذْي والوَدْي» أعرف من تحريكهما، كما أنّ التشديد في «المَنيّ» مُجمع عليه.

٣ـ «العَارية والعَارِيَّة»:

ذكر ابنُ هشام اللَخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل الفقه «العَارِيَة» مُخفّفةً خطأً، والصّواب «العَارِيَّة» مشدّدة.

لقد انتقد ابن مكّيّ الصقليّ العامّة وأهل الفقه في هذه اللفظة في موضعين من كتابه، أحدهما في «باب ما غيّروا بناءه من أنواع مختلفة» حيث وجّه نقده هنا للعامّة الذين يلفظون «العَارِيَّة» غفلاً من التشديد فقال: «ويقولون: هو عندي عِيَرَة. والصّواب: عَارِيَّة، بالتّشديد. وقد جاء عَارِيَة بالتّخفيف إلا أنّ التشديد أكثر. والياء فيهما منقلبة عن واو. وتقول العرب: بنو فلان يَتَعَوَّرون العَوَارِيَّ بينهم. وقولهم العَوَارِيّ بالواو، يدلّ أيضاً على أنّ الأصل في

العَارِيَّة الواو. ويُقال: عارَة بمعنى عَارِيَّة، وأنشد أبو زيد: «الطويل»

فَأَخْلِفْ وأَتْلِفْ إنَّما المَالُ عَارَةٌ

وَكُلُّهُ مَعَ الدَّهْرِ الذي هُوَ آكِلُهْ»[١٩٣]»

والموضع الآخر وجّه نقده فيه إلى أهل الفقه في «باب غلط أهل الفقه»فقال: «ويقولون: كتاب العَارِيَة واللُّقْطَة. والصّواب: العَارِيَّة، بتشديد الياء، واللُّقَطَة بفتح القاف»[١٩٤]».

وقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بصحّة التخفيف في «عَارِيَة»معتمداً في ذلك على السماع قائلاً: «قال الرَّادّ: أمّا العَارِيَة فقد سُمِعَ فيها التخفيف إلا أنّ التشديد أكثر. وقالوا أيضاً عَارَة، قال الشاعر:

فَأَخْلِفْ وأَتْلِفْ إنَّما المَالُ عَارَةٌ

وَكُلُّهُ مَعَ الدَّهْرِ الذي هُوَ آكِلُهْ»[١٩٥]»

لقد نصّ ابن قتيبة على تشديد العَارِيَّة في «باب ما يُشدّد والعوامّ تُخفّفه»في كتابه أدب الكاتب»[١٩٦]». كما وردت اللفظة مشدّدة في معجم العين، يقول الخليل: «والعَارِيَّة ما استعرت من شيء، سُمِّيت به لأنّها عار على من طلبها، يُقال: هم يتعاورون من جيرانهم الماعُون والأمتعة»[١٩٧]»، ويقول الأزهري: «وأمّا العَارِيَّة والإعارة والاستعارة فإن العرب تقول فيها: هم يتعاورون العَوارِيَّ ويَتَعَوَّرونها»[١٩٨]».

يتّضح من النصوص السابقة أنّ التشديد في «العَارِيَّة» أكثر من التخفيف، وقد صرّح بذلك ابن مكيّ الصقليّ في معرض انتقاده للعامّة كما ذكر ذلك ابن هشام اللخميّ في ردّه على ابن مكيّ الصقليّ.

٤ـ «آمِّين وآمين»:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ نقل عن أهل المشرق قولهم «آمِّين»بتشديد الميم عند الدُّعاء وعدّ ذلك لحناً، والصّواب عندهم أي أهل صقلّية«آمين». ففي مقدمة كتاب تثقيف اللِّسان أشار ابن مكيّ الصقليّ إلى أنّ أهل البُلدان يختلفون في أغاليطهم، فربّما يصيب هؤلاء فيما يغلط فيه أولئك، وربما يغلط أولئك فيما يصيب فيه هؤلاء، فقال: «ألا ترى أنّ أهل المشرق يقولون:....آمِّين ـ عند الدُّعاء ـ بالتشديد.... وليس في بلدنا أحدٌ إلا يقول.... آمين...»[١٩٩]».

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله: «قال الرّادّ:.... أمّا آمِّين بتشديد الميم فقد حُكي أنّها لغة ولكنّها شاذّة»[٢٠٠]». وممّا هو جدير بالملاحظة أنّ ابن هشام اللخميّ أورد اللفظة ـ موضع النقد ـ مخالفةً لما هي عليه عند ابن مكيّ الصقليّ، فاللفظة المنتقدة في نصّ الصقليّ«آمِّين»بمدّ الألف وتشديد الميم، أمّا عند ابن هشام اللخمي فهي«آمِّين» بقصر الألف وتشديد الميم. وبالرجوع إلى العديد من المصادر اللغوية لم أجد مَن أشار إلى الصورة التي أوردها ابن هشام اللخميّ، التي استند إليها للرّد على ابن مكيّ في تلحينه لأهل المشرق. فهذا ابن قتيبة يقول في«باب ما جاء خفيفاً، والعامّة تُشدِّد»: «وتقول للدّاعي: آمين فَعَلَ اللهُ كذا، بقصر الألف وتخفيف الميم، وآمين بتطويل الألف وتخفيف الميم، ولا تشدّد الميم»[٢٠١]»، ووردت كذلك في معجم العين وفي تهذيب اللغة بمدّ الألف وتخفيف الميم»[٢٠٢]». كما أوردها الأزهري في التهذيب حاكياً عن الزجّاج: «وقال الزجّاج في قول القارئ بعد الفراغ من قراءة فاتحة

الكتـاب «آمين»فيه لغتان: تقـول العرب: أمين بقصر الألف وآمين بالمدّ.. قال ومعناها: اللّهُمَّ استجب»«[٢٠٣]».

والظاهـر أنّ التشديد في ميـم «آمِّين» ـ بمعنى استجب ـ شاذ كما أشار ابن هشام اللخميّ.

٥ـ «قَـاقُـزَّة وقَـاقُـوزَة»:

ذكر ابـن هشام اللخميّ أنّ ابـن مكيّ الصقليّ عدّ قول أهل المشرق «قَاقُزَّة»غلطاً، والصّواب عندهم أي أهل صقلّية«قَاقُـوزَة». لقد ذكر ابن مكيّ الصقلـيّ في مقدمة كتابـه تثقيف اللسان وتلقيـح الجنَان أنّ أهل المشـرق «قد يغلَطون فيما لا يلفـظ به أهل بلدنـا، ولا سمعوا به قطُّ، مثل قولهم: قَاقُزَّة في قَاقُوزَة»«[٢٠٤]».

إنّ توجيه ابن هشام اللخميّ لردّه على ابن مكيّ الصقلـيّ في تخطئته للمشرقيّين اعتمد فيه على إثبـات بعض اللغويين لقَاقُـزَّة، وروايته لشاهد شعـريّ وردت فيـه «قَاقُزَّة» فقال: «قـال الرّادّ: أمّـا قَاقُزَّة فقـد أنكرها بعض أهـل اللغة وأثبتها بعضهم. ورُوي بيت النابغة الجعدي: الوافر

كَـأنّي إنَّمَـا نَـادَمْتُ كِسْـرَى
فَلِـي قَـاقُـزَّةٌ وَلَـهُ اثْنَتَـانِ

ومـا اختلـف فيـه أهـل اللغـة لا تُغَلَّـطُ فيـه العامّة»«[٢٠٥]».

لقـد ذكر ابن قتيبة في «باب ما يُنقص منه ويُزاد فيه ويُبـدل بعض حروفـه من بعض» مـا يؤيّد تخطئة ابن مكيّ للمشرقيّيـن في قولهم«قَاقُزَّة» فقـال: «وهـي القَاقُـوزَة والقَـازُوزَة، ولا يقال قَاقُزَّة»«[٢٠٦]». إلا أنّ الأزهري أثبت القَاقُزَّة فقال: «وقـال الليث: القَاقُـزَّة: مَشْرَبَـة دون القرقار، ويقـال إنها معرَّبة، وليس فـي كلام العرب ممّا يفصل ألفٌ بيـن حرفين مَثَلَيْـن ممّا يرجع إلى بناء قَفَزَ ونحوه. وأمّا بابل فهو اسم بلدة»«[٢٠٧]».

كما أكّد صاحب التاج أنّ الكلمة أعجميّة قائلاً:« قال أبو حنيفـة: القَاقُزَّة هـو الطّاس. وقال هذا الحـرف فارسيّ، وأحرف العجمي يُعرّب على وجوه»«[٢٠٨]».

ويتّضـح ممّـا سبـق أنّ الكلمة معرّبـة ويكون التعريـب علـى وجوه عـدّة فلا وجـه لتلحين الصقليّ للمشرقيّين.

خامساً: التصحيف:

والتَّصحيـف معناه كما ذكر الجوهري: «الخطأ في الصحيفـة»«[٢٠٩]»، والخطأ في الصحيفة نتج عنـه الخطأ فـي المشافهة، ومن ثـمّ شاع نطق اللفظ علـى الصورة التي لم ينطـق بها العرب الفصحاء، يقول المعري: «أصل التَّصحيف أن يأخـذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكـن سمعه من الرجال فيغيّـره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعة مـن الأجلاء من أئمّة اللغة وأئمّة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومـن يَعرى من الخطـأ والتَّصحيـف؟»«[٢١٠]»، وعني العلمـاء بالتَّصحيـف «إذ رأوا فيه خطراً يهـدّد اللغة، وعيباً يؤاخذ عليـه فاعله، بل عاراً يَلحقُ من يصدر منه»«[٢١١]».

وهناك مصطلح آخر مرتبـط بذكر التَّصحيف، وهو مصطلـح التَّحريـف فقـد «استعمل أهل العربيـة مصطلحـيّ التَّصحيـف والتَّحريـف مترادفيـن أحيانـاً، ومختلفيـن أحيانـاً أخـرى ولكـنّ الشائع فـي الاستعمال هـو تخصيص التَّصحيـف بالتغيير بين الحـروف المتشابهة، والتـي يفرّق بينها بالنقط، مثـل الدال والذال، والسين والشين، والياء والتـاء... والتَّحريف خاصـ بتغييـر حرف مـكان حـرف يشبهه في الرسـم كالـدال والـلام، والنـون والـزاي، والغيـن والفـاء...»«[٢١٢]»، ويلاحـظ أن كلمة

«التَّصحيف» في هذا النوع من الخطأ ذات شهرة تفوق في ذلك كلمة «التَّحريف»، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على هذا النوع، وارتباطها بسببه الذي هو القراءة من الصُحف. فمصطلح التَّصحيف اشتهر عن مصطلح التَّحريف في الخطأ الناتج عن القراءة في الصحف، «والحقيقة أنّ المطّلع على نماذج التَّصحيف والتَّحريف في مصادرها يلاحظ أنّ الأمثلة التي ترد عن ذلك يتنوّع التغيير فيها، دون النصّ على أنّ هذا تصحيف، وذاك تحريف، وأنّ منها ما يتعلّق بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف وأحياناً الإعراب»[٢١٣]، ومن ثَمَّ فكلّ «من التَّصحيف والتَّحريف يطلقان على رواية الخطأ الناتج عن قراءة الرسم العربي، ويدلان على مطلق التغيير والتبديل فيما يتعلق بذلك»[٢١٤].

والسبب الأساسي في حدوث ظاهرة التَّصحيف يرجع إلى الخط العربي، وقابليته للتَّصحيف والتَّحريف؛ ذلك أن حروفه متشابهة يميّز بينها النقط التي توضع فوقها أو تحتها، إذ توجد خمسة أحرف على صورة واحدة، هي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وثلاثة أحرف على صورة واحدة، وهي الجيم والحاء والخاء، وحرفان على صورة واحدة، وهما: الدال والذال – والراء والزاء – والسين والشين – والصاد والضاد – والطاء والظاء – والعين والغين.

ومن ثَمَّ التزم كثير من العلماء أن يكتبوا اللفظ بصورة يسلم فيها من التَّصحيف، وذلك كأن ينصّوا على أنه بالمثنّاة الفوقية أو التحتية، أو بالسين المهملة أو بالشين المعجمة، ومن ذلك تعبيرهم عن التاء بالمثنّاة الفوقية، والياء بالمثنّاة التحتية، والسين بالمهملة والشين بالمعجمة... وهكذا، حتى لا يقع التَّصحيف والتَّحريف عند القراءة.

١ـ «أفلتن و أقلتن»:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ نقل عن عامّة زمانه قولهم «أَفْلَتْنَ» بالفاء بدلاً من «أَقْلَتنَ» بالقاف وعَدّه تصحيفاً، وذكر أنهم ينشدون قول ابن أبي ربيعة: «الطويل»

فَلَمْ أَرَ كالتَّجْمِيرِ مَنْظَرَ نَاظِرولا
كَلَيَالِي الحَجِّ أَفْلَتْنَ ذَا هَوَى

هكذا «بالفاء» أَفْلَتْنَ، بدلاً من «القاف» أَقْلَتْنَ»[٢١٥].

ورواية الشاهد عند ابن مكيّ «أَقْلَتْنَ»، بالقاف وعلّق على الشاهد بقوله «يقولون: أَفْلَتْنَ بالفاء، وذلك تصحيف إنما هو بالقاف من القَلَت وهو الهلاك»[٢١٦].

ورواية الشاهد عند ابن هشام اللخميّ «أَفْلَتْنَ» بالفاء»[٢١٧]، تبطل موضع الاستشهاد به.

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بأن «أَفْلَتْنَ» بالفاء ليس بتصحيف كما ظن ابن مكيّ، ولكنه أنكرها و»...جعلها تصحيفاً لأنه لم يعرف معناها».

وذكر ابن هشام اللخميّ أن البيت رُوِيَ «أَفْلَتْنَ» بالفاء واللام، و«أَقْلَتْنَ» بالقاف واللام، و«أَفْتَنَّ» بالفاء والتاء، يقول: «...فمن روى بالفاء واللام فمعناه الهلاك كرواية القاف واللام... ومن روى بالفاء والتاء فمعناه صَيَّرْتُهُ مفتوناً»[٢١٨].

والمعاجم العربية تجعل «فَلَتَ» بالفاء مادةً، و«قَلَتَ» بالقاف مادة أخرى[٢١٩]. وتكاد تتّفق على أن «فَلَتَ» تشتمل في معانيها على الانفلات والتخلّص فجأة. و«قَلَتَ» تشتمل في معانيها

على الهلاك.
وأمّا «فَتَنَ» فـ«...أهل الحجاز يقولون: فَتَنْتُهُ المرأة، إذا وَلَّهْتُهُ وأَحَبَّهَا، وأهل نجد يقولون: أَفْتَنْتُهُ»[٢٢٠].

٢ـ «الزُّمُرُّد و الزُّمُرَّذ»:

ذكر ابن هشام اللخميّ أن ابن مكيّ الصقليّ نقل عن عامّة زمانه قولهم «الزُّمُرُّد» بالدّال بدلاً من «الزُّمُرَّذ» بالذّال المعجمة وفتح الراء وعدّه خطأً، حيث يقول ابن مكيّ الصقليّ في «باب التصحيف بين الدال والذال»: «ويقولون الزُّمُرُّد. والصواب: زُمُرُّذ بالذال وفتح الراء، وقد تُضمّ»[٢٢١].

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ الصقليّ بقوله: «قال الرّادّ: بل الصواب زُمُرُّذ بضمّ الراء. قال سيبويه في الأبنية: ويكون على مثل فُعُلُّل وهو قليل. قال الرّادّ: فَتْحَة الرّاء خرجت عن الأبنية. وإنما اتّبع فيه ابن قتيبة وكذا وقع في كتابه بفتح الرّاء»[٢٢٢].

يتّضح من خلال ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ أنه لم يتطرّق إلى التصحيف الذي حكاه ابن مكي على ألسنة عامّة أهل زمانه، فقد نصّ ابن مكيّ على تغييرين أحدثتهما العامة في كلمة «الزُّمُرُّذ» وهما: تصحيف الذال دالاً، وإبدال حركة الرّاء من الفتح إلى الضمّ. وقد اعترض ابن هشام على تحريك الراء بالفتح، وعدّ ذلك خروجاً عن الأبنية معتمداً في ذلك على مقولة سيبويه في الأبنية «ويكون على مثل فُعُلُّل وهو قليل». وبالرجوع إلى بعض المعاجم العربية وجدت الكلمة مضبوطة بضمّ الراء في العين وتهذيب اللغة والصحاح[٢٢٣]، إلا أن ما يستحقّ التّمعّن هو ورود «الزُّمُرُّذ» بالدال المهملة لا الذال المعجمة في المعاجم السالفة مما يجعل حكم ابن مكيّ على عامة زمانه غير صحيح.

سادساً: العموم والخصوص:

اللفظ العام هو الذي يشمل كل شيء متحقّق فيه معناه، وداثماً يستخدم اللغويون عند تفسير اللفظ العام كلمة «كلّ»، ومن ذلك: «كلُّ ما عَلاكَ، فَأَظَلَّكَ، فهو سَمَاء»[٢٢٤]. فلفظ السَّماء عام يُطلق على كل شيء عال مُظل، ومن هنا فهو يُطلق على السَّماء المقابلة للأَرض، وعلى سَقْف البيت، وعلى أعلى الفَرَس... وهكذا، ومن أمثلة ألفاظ العموم أيضاً لفظ «البُرَة»، وهو كل حَلْقَة، ومن هنا أطلقت البُرَة على القَرْط والسِّوار والخَلْخَال؛ لأنّها كلها على هيئة الحَلْقة، وكلها يتحقّق فيها معنى الاستدارة.

واللفظ الخاصّ هو الذي «يتخلّل فيقع على شيء دون أشياء»[٢٢٥]، وغالباً ما تستعمل كلمة «خاصّة» في التعبير عن خصوص اللفظ، ومن ذلك قول السيوطي «ت٩١١هـ»: «والخَرَابة: سرقة الإبل خاصة... والسَّارِب: الماضي في حاجته بالنهار خاصة... والنُّحُوص التي لا لبن لها من الأُتُن خاصة، واللَّجْبَة التي قلّ لبنها من المعز خاصّة»[٢٢٦].

فهذه الألفاظ اختصّ معناها بشيء، بحيث لا يصحّ إطلاقها على أشياء تناظر أو تشابه الشيء الذي أطلقت عليه، فالسَّارِب مثلاً خاص بالماضي في حاجته نهاراً، ومن هنا فلا يصحّ إطلاقه على الماضي في حاجته ليلاً، وكذلك النُّحُوص خاص بالأتان التي لا لبن لها بحيث لا يصحّ إطلاقه على الناقة أو الشاة التي لا لبن لها.

١ـ «لَبَن ولِبَان»:

ذكر ابن هشام اللخميّ أنّ ابن مكيّ الصقليّ عَدّ

قول عامّة زمانه«لَبَـنِ النِّسَاء»غلطاً، والصواب «لِبَـان»«[٢٢٧]». ونصّ ابن مكـيّ وارد في«باب ما جـاء لواحد فأدخلوا معه غيـره» يقول:«من ذلـك اللَّبَن، يجعلونه لِبَنَـات آدم كالبهائم، ثم يقولـون: تداويت بِلَبَنِ النِّسَـاء، وشبع الصبيّ بِلَبَـنِ أمّه. وذلك غلـط. إنّما يقـال: لَبَن الشّاة ولِبَان المرأة». قال الشاعر: «الطويل»

أَخِي أَرْضَعَتْنِي أُمُّهُ بِلِبَانِهَا «[٢٢٨]»

لقد ردّ ابن هشام اللخميّ على ابن مكيّ مخالفاً له فيمـا ذهب إليه مستدلاً بحديث نبويّ وردت فيه لفظة«لَبَن»دالّةً على النساء فقال:» قال الرّادّ: قـد رُوي عن رسـول الله صلى الله عليه وسلم،في لَبَنِ الفَحْل أنّـه يُحَرِّمُ. كذا رواه الفقهاء. وتفسيره: الرجل تكـون له المرأة وهي مرضـع بِلَبَنِه فكلّ مَـنْ أَرْضَعَتْهُ بذلك اللَّبَـن مُحرَّمُونَ عليه وعلى ولده من تلك المرأة وغيرها لأنّه أبوهم جميعاً. والصحيـح في هـذا أن يقـال: إنّ اللِّبَان للمرأة خاصّة كما قال أبو الأسود: «الطويل»

فَـإِلاَّ يَكُنْهَـا أَوْ تَكُنْـهُ فَـإِنَّـهُ
أَخُوهَـا غَذَتْهُ أُمُّـهُ بِلِبَـانِهَـا

واللَّبَن لكلّ شيء، للمرأة وغيرها»«[٢٢٩]».

ومن خـلال تتبّع هذه اللفظـة أعني«اللِّبان»في بعض كتب اللغـة، يظهر أنّ ما ذهـب إليه ابن مكـيّ هو الصّواب، فهذا ابـن السكّيت يقول: «وتقـول: هـو أخوه بِلَبَـان أمّه، ولا تقـل بِلَبَنِ أمّه، إنّما اللَّبَن الـذي يُشرب من ناقة أو شاة أو بقرة»«[٢٣٠]».

كما أشار إلى ذلك الجوهري في صحاحه فقال: «واللبـان بالكسر، كالرِّضَـاع، يقال: هو أخوه بِلَبَانِ أمّه»«[٢٣١]».

إلّا أنّ عبـارة ابن هشـام اللخمي أدقّ من عبارة ابـن مكـي القاضيـة بتخطئـة استخدام«لَبَـن المـرأة»، فاللَّبَن لفظة عامّـة للثّدييّات أما اللِّبَان فخاصّة بالمرأة.

٢ـ «أُمَّهَات وأُمَّات»:

ذكر ابـن هشام اللخميّ أنّ ابـن مكي الصقلي عدّ قول عامّة زمانـه «أُمَّهَات الأولاد من الغنم» غلطـاً، والصواب «أُمَّات» بغير هاء«[٢٣٢]». يقول ابـن مكـيّ الصقليّ فـي «باب ما جـاء لواحد فأدخلـوا معه غيـره»: «وكذلك قولهـم أيضاً: عزلـت من الغنـم أُمَّهَات الأولاد، غلـط. إنّما يُقال أُمَّهَات لِبَنَات آدم خاصّة. فأمّا البهائم فإنّما يُقال فيها: أُمَّات، بغير هاء، قال الشاعر: «الكامل»

كَـانَتْ هَـجَائِنُ مَـالِكٍ ومُحَـرِّقٍ
أُمَّـاتُهُنَّ وَطَـرْقُهُـنَّ فَـحيلا»«[٢٣٣]».

لقـد ردّ ابـن هشـام اللخميّ علـى ابن مكيّ الصقلـيّ بقوله: «قال الرّادّ: هذا الذي ذكره هو الأغلب وقد يأتي بخلاف ذلك. قال الشاعر: «السريع»

قَـوَّالُ مَعْـرُوفٍ وَفَعَّـالُـه
عَقَّـارُ مَثْنَى أُمَّهَـاتِ الرِّبَاعْ«[٢٣٤]»

فاستعمل أُمَّهَات بالهاء في الإبل.

وقال آخر:

«المتقارب»

إِذَا الأُمَّهَـاتُ قَبَحْـنَ الوُجُوهَ
فَرَجْتَ الظَّـلامَ بِأُمَّاتِكَـا

فاستعمل الأُمَّات بغير هاء في الآدميّات»«[٢٣٥]».

اعتمـد ابن هشام اللخميّ فـي توجيه ردّه على ابن مكـيّ الصقلـيّ على ما رُوي مـن شواهد

شعريـة وردت فيهـا اللفظتـان موضـع النقد بخلاف ما قاله ابن مكيّ، مع اعتداده بقول ابن مكيّ ووصفه بأنه الأغلب.

لقـد نصّ الأزهري في التهذيب على أنّ «الأُمّ» «تُجمع من غير الآدميّـات أُمّات بغير هاء، وأمّا بنـات آدم فهُنّ أُمَّهَـات... وزيـدت الهاء في الأُمَّهات لتكون فرقـاً بين بنات آدم وسائر إناث الحيوان» «[٢٣٦]».

كما ذكـر الجوهـري مثلـه فقـال: «... وقال بعضهم: الأُمَّهَات للناس والأُمَّات للبهائم» «[٢٣٧]».

يتّضح مما سبـق أنّ تخصيص ابـن مكيّ لفظة «أُمَّهَـات» لبنـات آدم، و«أُمَّـات» للبهائـم هو الـرأي الأرجح اعتماداً على مـا نقلته من أقوال بعض اللغويين.

الخاتمة

كان ابن هشام اللخميّ ينقل عن ابن مكيّ الصقليّ المواضع التي تكلّم بها أهل صقلية، وقد لوحظ في هذه النقول ما يلي:

١ـ بعض النقول وردت بتمامها كما هي دون أدنى تغيير عند ابن هشام اللخميّ، وابن مكيّ الصقليّ.

٢ـ هناك نقول وردت عند ابن هشام اللخميّ مبتورة، تؤثّر أحياناً في فهم النص بشكل سليم ولكنها وردت عند ابن مكيّ الصقليّ ولها تتمّة تُكمّلها وتدفع ذلك الخلل.

٣ـ بعض الشواهد الشعرية التي احتجّ بها ابن مكيّ الصقليّ وردت عند ابن هشام اللخميّ برواية أخرى تُبطل موضع الاستشهاد.

اعتمد ابن هشام اللخميّ فيما ردّ فيه على ابن مكيّ الصقليّ على الأسس التالية:

١ـ عدم تخطئة وتلحين العامة فيما طابق قولهم ما حكاه بعض المتأخرين من اللغويين.

٢ـ عدم تخطئة وتلحين العامة فيما طابق قولهم ما أجازه بعض المتأخرين من اللغويين.

٣ـ عدم تخطئة وتلحين العامة في الألفاظ الدخيلة التي تكلمت بها العرب.

٤ـ عدم تخطئة وتلحين العامة فيما كان للعرب أكثر من لغة.

لقد توسّع ابن هشام اللخميّ في تصويبه لكثير من الظواهر الصوتية التي ردّ فيها على ابن مكيّ الصقليّ، ويتّضح ممّا سبق أن ابن هشام اللخميّ كان حذراً في تخطئة الاستخدام اللغوي الذي أورده ابن مكيّ الصقليّ، وعدّه ممّا لحنت فيه عامّة أو خاصّة أهل زمانه في صقلية.

الهوامش

١ اللخميّ، محمد بن أحمد بن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق مأمون الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٩.

٢ السابق ص٧١.

٣ الهنّائيّ، علي بن الحسن المعروف بكُرَّاع النَّمل، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق د.يحيى مراد، طبعة دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٣٨٦.

٤ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م، «مادة بدل».

٥ الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري، مطبعة الزهراء، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٥/ ٣٦١.

٦ أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي،

الإبدال، تحقيق عزّ الدين التنوخي، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٠. مقدمة المحقّق ج ١، ص ٩، بتصرّف.

٧ السابق ج ١، ص ٣٤٦.

٨ الصقليّ، أبو جعفر عمر بن خلف بن مكيّ، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص٤٠.

٩ لسان العرب «سلجم».

١٠ المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ص ٤٦-٤٧.

١١ مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، طبعة دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، «السلجم».

١٢ المدخل إلى تقويم اللسان ٤٦-٤٧.

١٣ السابق نفسه. يعني ابن هشام بالرّاد نفسه، وقد أوضح ذلك في مقدمته بقوله:» وابتدأت بالردّ عليهما»، انظر: المدخل إلى تقويم اللسان ص ٩.

١٤ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة،«سلجم».

١٥ لسان العرب «سلجم».

١٦ ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: الإبدال، تحقيق محمد شرف، طبعة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، باب السين والشين ص ١٠٩، ص ١١٠.

١٧ ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار - مكتبة الهلال، بيروت، د.ت، ج ١، ص ٦٥، و سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت،ج ٤، ص ٤٣٣، والمبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ج ١، ص ٣٢٨، وابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ج ١، ص ٤٧.

١٨ الإبدال لابن السكيت، ص ١٠٩، وينظر: الإبدال لأبي الطيب ج ٢، ص ١٥٤ وما بعدها.

١٩ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٩ - ٦٠.

٢٠ تثقيف اللسان، ص ٦١.

٢١ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٠.

٢٢ ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ص٨٦.

٢٣ الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٣م، ص ١٠٧.

٢٤ المعرّب للجواليقي، ص ١٠٧.

٢٥ اللسان «سنج».

٢٦ الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغة العرب شماطيط، مطبعة بولاق، ١٢٧٢هـ، «السُّنُج».

٢٧ السابق «الصُّنُج».

٢٨ الكتاب ج ٤،ص ٤٣٤-٤٣٥.

٢٩ السابق، ص٤٣٦، وبشر، كمال، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٦٣-٦٤.

٣٠ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٠.

٣١ السابق نفسه.

٣٢ تثقيف اللسان، ص ٦٢.

٣٣ الحريري، أبومحمد القاسم بن علي، مقامات الحريري، تحقيق يوسف البقاعي، ط ١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٩٥.

٣٤ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٠، «والمغْص: الطَّعن، والمصطار: الحامض من الخمر، والمُملص: التي رمت ولدها لغير تمام، والصالغ: التي أتمّت أسنانها، والصَّقب: الطويل النّار من كل شيء» انظر: لسان العرب« مغص- مصطر - ملص - صلغ - صقب ».

٣٥ لسان العرب «فقس».

٣٦ السابق «فقص».

٣٧ الإبدال لأبي الطيب ج ٢، ص ١٧٢ وما بعدها

بتصرف.

٣٨ تثقيف اللسان، ص٦١، ومن ذلك « خُرْص، تخرَّص، صُراح، فُرْصة، خنَّوص، فَقُّوص...».

٣٩ ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ٥٩، وتثقيف اللسان ٤٣.

٤٠ ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ٥٩.

٤١ السابق نفسه.

٤٢ العين «نعق».

٤٣ الإبدال لأبي الطيب ج ٢، ص ٣٠٤.

٤٤ التهذيب «نعق»، وينظر: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ج ٣، ص ٤٣٣.

٤٥ لسان العرب «نعق».

٤٦ ينظر: الإبدال لابن السكيت، ص١١١- ١١٢، ومعنى العَلْث الخلط وكذلك الغَلْث، يقول الجوهري:«العَلْث: الخلط: عَلَثْتُ البُرَّ بالشعير أَعْلِثُه، وفلان يأكل العَليث والغَليث بالعين والغين، إذا كان يأكل خبزاً من شعير وحِنطة». انظر الصحاح «علث».

٤٧ ينظر: الكتاب ج ٤، ص ٤٣٣، وسر الصناعة ج ١، ص ٤٧، وأنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٧١، وعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، ١٤١١هـ/ ١٩٩، ص٣٥١.

٤٨ ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٩، وتثقيف اللسان، ص ٥٨.

٤٩ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٥٨، وفي الحاشية «٧١» في ب: فالوذق وفالوذج.

٥٠ السابق نفسه.

٥١ المدخل إلى تقويم اللسان ص ٤٩.

٥٢ السابق نفسه.

٥٣ السابق نفسه، والذي في أمالي الزجاجي «قال الأصمعي: يقال: هو الفَالُوذ، والسِّرِطْراط والمُزَعْزَع واللوَّاص واللمَّص. فأما الفَالُوذَج فهو أعجمي، والفَالوذَق مولَّدة» ص٨٣-٨٤.

٥٤ المعرب ص ١٢٢.

٥٥ السابق نفسه.

٥٦ الصحاح «فلذ»

٥٧ ينظر: لسان العرب «فلذ».

٥٨ الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٣، ٤٣٤.

٥٩ الأصوات اللغوية، ص ٦٩.

٦٠ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٦، وتثقيف اللسان، ص ٧١.

٦١ القاموس المحيط «سذب».

٦٢ المعجم الوسيط «السَّذَاب».

٦٣ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٦.

٦٤ السابق نفسه.

٦٥ المعرب ص ١٢٠.

٦٦ لسان العرب «فجن» ونصّه «الفَيْجَن والفَيْجَل: السَّذَاب، قال ابن دريد: ولا أحسبها عربية صحيحة. وقد أَفْجَنَ الرجلُ إذا أدام على أكل السَّذَاب».

٦٧ القاموس المحيط «فجن».

٦٨ القاموس المحيط «فجن».

٦٩ الإبدال لابن السكيت: باب النون واللام، ص ٦١، ص٦٩.

٧٠ العين ج ١، ص ٦٥.

٧١ الكتاب ج ٤، ص ٤٣٣.

٧٢ الأصوات اللغوية، ص٥٣: ٥٥.

٧٣ تنظر هذه الكتب بالتفصيل في كتاب المثلث لأبي محمد عبدالله بن محمد البطليوسي، تحقيق صلاح الفرطوسي، دار الرشيد، العراق،١٩٨١م، مقدمة المحقق ج ١، ص ٦٢:٤٨، توفي قطرب ٢٠٦هـ، والبطليوسي٥٢١هـ، وابن مالك٦٧٢هـ.

٧٤ تثقيف اللسان ص ١٠٠.

٧٥ المدخل إلى تقويم اللسان ص ٦١.

٧٦ العين «بضع»، ومن المعاجم التي نصّت على هذا الصحاح «بضع»، وتاج العروس «بضع».

٧٧ التهذيب «ضبع»، والبَدْرَة: مَسْك السَّخْلَة، أي جلدها قبل الدِّباغ.

٧٨ لسان العرب «بضع»، والحديث في صحيح البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب مناقب فاطمة، رقمه ٣٧٦٧، ص٩٢٤ و نصّه «فاطمة بَضْعَة مني فمن أغضبها أغضبني».

٧٩ تثقيف اللسان ص ١٩٥.

٨٠ المدخل إلى تقويم اللسان ص ٥٤.

٨١ العين «درهم».
٨٢ الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، صحاح اللغة وتاج العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، «درهم».
٨٣ لسان العرب «درهم»، وفيه «الهِجْرَع»: الطويل المُفْرِط في الطول، و«حفْرِد»: نَبْتٌ.
٨٤ تثقيف اللسان ص٢٠١.
٨٥ المدخل إلى تقويم اللسان ص ٦٩.
٨٦ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، «ب ج د».
٨٧ العين «دبج».
٨٨ التهذيب «دبج».
٨٩ لسان العرب «دبج».
٩٠ الزَّبيدي، محمد مرتضى الحسينيّ الواسطيّ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، «دبج».
٩١ تثقيف اللسان، ص ٢١٦.
٩٢ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٥-٥٦.
٩٣ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق د. مزيد نعيم و د. شوقي المعري، مكتبة لبنان - ناشرون، ط ١، ١٩٩٨م، «رجع».
٩٤ تاج العروس «رجع».
٩٥ تهذيب اللغة «بغى».
٩٦ تثقيف اللسان ص ٩٧.
٩٧ المدخل إلى تقويم اللسان ص ٤٧.
٩٨ تاج العروس «غزل».
٩٩ العين «غزل»، والصحاح «غزل».
١٠٠ ينظر: تثقيف اللسان، ص ١٣٤.
١٠١ ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦١.
١٠٢ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، شرح الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص٢٥٧.
١٠٣ الصحاح «قرب».
١٠٤ تهذيب اللغة «قرب».
١٠٥ تثقيف اللسان ص٢١٦.
١٠٦ المدخل إلى تقويم اللسان ص ٥٥.
١٠٧ العين «نكل».
١٠٨ الصحاح «نكل». وكذلك الأزهري في التهذيب إلا أنّه قال: والأولى أجود" يعني نَكَلَ بالفتح. ينظر تهذيب اللغة «نكل».
١٠٩ تثقيف اللسان، ص ٢٠١.
١١٠ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٥.
١١١ المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق د.محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ١/ ٢٧٣.
١١٢ تاج العروس «جدد».
١١٣ العين « جدد»، والجمهرة «جدد»، والصحاح «جدد»، ولسان العرب «جدد». والإشارة في هذه المعاجم في فتح الدال إلى الطرائق في الجبال فقط.
١١٤ أدب الكاتب، ص ٢٦٠.
١١٥ تاج العروس «جدد».
١١٦ تثقيف اللسان، ص ١٠٣.
١١٧ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦١.
١١٨ أدب الكاتب، ص ٦٣. والثُّنَّة:« الشَّعَر المُشْرِف على رسغ الدَّابَّة» ينظر أساس البلاغة «ثنن».
١١٩ لسان العرب «سكرج». والنصوص الأخرى في: تاج العروس«سكرج»، والعين«فيخ»، وجمهرة اللغة «خفي»، وتهذيب اللغة «فاخ»، وأساس البلاغة «صحن».
١٢٠ تثقيف اللسان، ص ١١٢.
١٢١ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٧.
١٢٢ أدب الكاتب، ص ٢٦٩.
١٢٣ جمهرة اللغة «عني»، والصحاح «عنا».
١٢٤ تهذيب اللغة «عنى».
١٢٥ تثقيف اللسان، ص ٩٤، والرجز لأبي نخيلة في وصف امرأة انظر: ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٩٦٦م، ج ١، ص ٦٨٩.
١٢٦ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٠. والسُّودُد: أصل الحَسَب «العين / عنصر»، والقُعْدُد: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب «اللسان / قعد»، والدُّخْلُل: فلان دُخْلُل فلان إذا كان بطانته وصاحب سِرّه «اللسان / دخل».

١٢٧ العين «عنصر».
١٢٨ تثقيف اللسان، ص ٢٠١.
١٢٩ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٩.
١٣٠ تهذيب اللغة «حرب».
١٣١ الصحاح «رحب»، وأساس البلاغة «رحب»، وتاج العروس «رحب».
١٣٢ الصحاح والتهذيب «عرم».
١٣٣ تثقيف اللسان، ص ٨٧.
١٣٤ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٧.
١٣٥ العين «شغب».
١٣٦ الجمهرة «بشغ».
١٣٧ لسان العرب «شغب».
١٣٨ تثقيف اللسان، ص١٩٨.
١٣٩ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٤.
١٤٠ ينظر «عسل» في العين وجمهرة اللغة وتهذيب اللغة والصحاح وأساس البلاغة ولسان العرب وتاج العروس.
١٤١ تثقيف اللسان، ص ٢١٨.
١٤٢ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٦.
١٤٣ العين «لقط».
١٤٤ تهذيب اللغة «لقط». والوِكاء: كلّ سَيْر أو خيط يُشدُّ به فَمُ السِّقاء. والعِفَاص: الوِعاء الذي يكون فيه النَّفَقَة، والحديث في صحيح البخاري في كتاب في اللُّقَطة باب إذا أخبره ربّ اللُّقَطة بالعلامة دفع إليه، رقمه ٢٤٢٦، ص٥٨٥ و نصّه "احفظ وعاءها وعددها ووكاءها".
١٤٥ إصلاح المنطق، ص ٤٢٩.
١٤٦ أساس البلاغة «لقط».
١٤٧ تثقيف اللسان، ص ١٧٩.
١٤٨ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٣.
١٤٩ العين «طلي».
١٥٠ تهذيب اللغة «أطل».
١٥١ الصحاح «طلا».
١٥٢ لسان العرب «طلي».
١٥٣ تثقيف اللسان، ص ٢٢٣، والبيت لحَوْط بن رئاب الأسدي، انظر: سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي للبكري تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.
١٥٤ المدخل إلى تقويم اللسان، ص٥٧-٥٨، والبيت ليحيى بن طالب الحنفي، انظر: سمط اللآلئ للبكري.
١٥٥ أدب الكاتب «كتاب الأبنية – باب فُعْل وفُعُل ضمّ الفاء وسكون العين وضمّهما»، ص ٣٩٨.
١٥٦ العين «صبر».
١٥٧ الصحاح «صبر». وتبعه في ذلك ابن منظور في لسان العرب «صبر».
١٥٨ ينظر مقدمة الخليل لكتاب العين ج ١، ص ٥٢، والكتاب ج ٤، ص ٤٧٧، وسر صناعة الإعراب لابن جني ج ١، ص ٥١.
١٥٩ المقتضب للمبرد ج ١، ص ٣٢٨.
١٦٠ ينظر: الكتاب ج ٤، ص ٤٣٤، والمقتضب ج ١، ص ٣٣٠، وسر الصناعة ج ١، ص ٦٠.
١٦١ ذهب إلى ذلك: د.تمام حسان في مناهج البحث في اللغة ص ٩٧ و: د.عبد الرحمن أيوب في أصوات اللغة ص ٢١٧ – ٢١٨.
١٦٢ الأصوات اللغوية، د.أنيس ٩٠، وينظر: الأصوات العربية، د. بشر ١١٢.
١٦٣ المدخل إلى تقويم اللسان ص ٤٨-٤٩، وتثقيف اللسان ص ٤٩.
١٦٤ السابق نفسه.
١٦٥ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٩، وتثقيف اللسان، ص ٤٩.
١٦٦ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٩، وينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ج ٢، ص ١٧٠.
١٦٧ المدخل إلى تقويم اللسان، ص٤٩.
١٦٨ ينظر: تثقيف اللسان ص ١٢٢-١٢٣، ومما ذكر أن العامة تترك همزة «نَيّ في نيء، ومِرَاة في مِرآة، وذوَّابة في ذُؤابة، وريَّة في رِئَة».
١٦٩ "المِرَّ: العداوة" انظر أساس البلاغة «مأر».
١٧٠ الكتاب ج ٣، ص ٥٤٣.
١٧١ السابق ج ٤، ص ٣٩٠.
١٧٢ سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٨.

١٧٣ ابن الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد في اللغة، المطبعة الحسينية بالقاهرة، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٨.
١٧٤ ٧ ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت.، ص٣/ ١٥٢.
١٧٥ السابق نفسه.
١٧٦ الكتاب ج ٣، ص ٥٤٨، و« هاع الرجلُ وتهوّع: قاء. والهمزة نبرة في الصدر شبه التهوّع « انظر أساس البلاغة «هوع».
١٧٧ المقتضب ج ١،ص ٣٢٨.
١٧٨ الأصوات اللغوية، ص ٧٢.
١٧٩ الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣م، ٢ / ٦٦٥.
١٨٠ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٧.
١٨١ تثقيف اللسان، ص ١٢٩.
١٨٢ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٧.
١٨٣ تهذيب اللغة «حصل».
١٨٤ لسان العرب «دخل».
١٨٥ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٥.
١٨٦ تثقيف اللسان، ص ٢١٤.
١٨٧ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٥.
١٨٨ الإبدال ج ١، ص ٣٦٠.
١٨٩ تاج العروس من جواهر القاموس «وذى».
١٩٠ أدب الكاتب، ص ١٨٩.
١٩١ تهذيب اللغة «منا».
١٩٢ الصحاح «منا». وفي «مذى»: المَذْي بالتسكين: ما يخرج عند الملاعبة والتّقبيل. وفي «ودى»: الوَدْي بالتسكين: ما يخرج بعد البول.
١٩٣ تثقيف اللسان ص ١٣٥، والبيت لتميم بن أبيّ، انظر: منتهى الطلب من أشعار العرب لمحمد بن المبارك البغدادي «ت٥٨٩هـ»، تحقيق د.محمد نبيل الطريفي، دار صادر بيروت، ١٩٩٧م.
١٩٤ اللسان، ص ٢١٨.
١٩٥ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٦.
١٩٦ أدب الكاتب، ص ٢٣٥.
١٩٧ العين «عير».
١٩٨ تهذيب اللغة «عار».
١٩٩ تثقيف اللسان، ص ١٧.
٢٠٠ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٨-٥٩.
٢٠١ أدب الكاتب، ص ٢٣٨.
٢٠٢ العين «أمن»، وتهذيب اللغة «أمن».
٢٠٣ تهذيب اللغة «أمن».
٢٠٤ تثقيف اللسان، ص ١٨.
٢٠٥ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٨-٥٩.
٢٠٦ أدب الكاتب، ص ٢٧٠.
٢٠٧ تهذيب اللغة «قز».
٢٠٨ تاج العروس «قزز».
٢٠٩ الصحاح «صحف».
٢١٠ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الجيل، بيروت، ج ٢، ص ٣٥٣ .
٢١١ عيد، محمد، المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، ١٩٨٠م، ص ٦٧.
٢١٢ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، التطريف في التصحيف، تحقيق د.علي حسن البواب، دار الفائز، السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، «مقدمة المحقق»، ص ٧.
٢١٣ المظاهر الطارئة على الفصحى ص ٦٧.
٢١٤ السابق نفسه.
٢١٥ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٨.
٢١٦ تثقيف اللسان، ص ٤٥.
٢١٧ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٤٨.
٢١٨ السابق نفسه.
٢١٩ ينظر: العين «فلت» و«قلت»، والتهذيب «فلت»و«قلت»، والصحاح «فلت» و«قلت»، وأساس البلاغة «فلت» و«قلت»، ومختار الصحاح «فلت» و«قلت»، ولسان العرب «فلت» و«قلت».
٢٢٠ لسان العرب «فتن».
٢٢١ تثقيف اللسان، ص ٣٥.
٢٢٢ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٩.
٢٢٣ ينظر: العين «زبرجد»، و تهذيب اللغة «زبرجد»، و الصحاح «زمرد»
٢٢٤ الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه

اللغة وسرّ العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١.

٢٢٥ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ص ٣٤٤.

٢٢٦ المزهر ج ١، ص ٤٣٨.

٢٢٧ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٢-٥٣.

٢٢٨ تثقيف اللسان، ص ١٧٦، والشاهد هو شطر بيت لدريد بن الصمة وعجزه: بثدي صفاء بيننا لم يجدد، انظر: منتهى الطلب من أشعار العرب لابن المبارك البغدادي.

٢٢٩ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٥٣، والحديث في صحيح البخاري في كتاب النكاح باب ماء الفحل، رقم ٥١٠٣، صفحة ١٣٠١.

٢٣٠ إصلاح المنطق لابن السكيت، ص ٧٣.

٢٣١ الصحاح «لبن»

٢٣٢ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٨.

٢٣٣ تثقيف اللسان، ص ١٧٧، والبيت في منتهى الطلب من أشعار العرب للراعي النميري وصدره: كانت نجائب منذر ومحرق.

٢٣٤ البيت للسفاح اليربوعي، انظر: المفضليات للمفضل الضبي.

٢٣٥ المدخل إلى تقويم اللسان، ص ٦٨.

٢٣٦ تهذيب اللغة «أمه».

٢٣٧ الصحاح «أمم».

المصادر والمراجع:

- الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري، ط ١، مطبعة الزهراء، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد في اللغة، المطبعة الحسينية، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦١م.
- أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، ط ٢، طبعة الكيلاني، ١٩٦٨م.
- البخاري، أبوعبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط ١، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٣٢ه / ٢٠٠٢م.
- بشر، كمال، الأصوات العربيّة، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٠م.
- البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، الإقتضاب في شرح أدب الكتّاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ـــــ، المثلّث، تحقيق صلاح الفرطوسي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه اللغة وسرّ العربيّة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
- الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربيّة في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت.
- ـــــ، سر صناعة الإعراب، تحقيق د.حسن هنداوي، ط ٢، دار القلم، دمشق،

١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط ٤، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، صحاح اللغة وتاج العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، مقامات الحريري، تحقيق يوسف البقاعي، ط ١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.
- حسّان، تمّام، مناهج البحث في اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨م.
- الرّازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٠م.
- الزُبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ـــــ، لحن العامّة، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.
- الزّبيدي، محمد مرتضى الحسينيّ الواسطيّ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق د. مزيد نعيم و د. شوقي المعري، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.
- ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، الإبدال، تحقيق محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- ـــــ، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، التطريف في التصحيف، تحقيق د.علي حسن البواب، ط ١، دار الفائز، السعودية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- ـــــ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الجيل، بيروت.
- الصقليّ، أبو جعفر عمر بن خلف بن مكيّ، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي، الإبدال، تحقيق عزّ الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٠.
- مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤.
- عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- عيد، محمد، المظاهر الطارئة على الفصحى، عالم الكتب، ١٩٨٠م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد،كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغة العرب شماطيط، مطبعة بولاق،القاهرة، ١٢٧٢هـ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، شرح الأستاذ علي فاعور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- ـــــ، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٩٦٦م.

- اللخميّ، محمد بن أحمد بن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، تحقيق مأمون الجنّان، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق د.محمد أحمد الدالي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ـــــ، المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ط ١، طبعة دار الدعوة، اسطنبول، تركيا، ١٩٨٩م.
- مطر، عبد العزيز، تثقيف اللسان «بحوث لغوية»، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- ـــــ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.
- الهنّائيّ، علي بن الحسن المعروف بكُرّاع النّمل، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق د.يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.